الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم / العلوم السياسية

جامعة المستقبل

"تمكين المرأة وأثره على المشاركة في الحياة السياسية في اليمن"

"حالة تطبيقية على إتحاد نساء اليمن"

دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية

إعداد الطالبات:
1- أميرة احمد عبده العماد
2- آية هشام أيوب طارش
3- خلود محسن محمد الفضلي
4- سمر صالح الحرازي

إشـــــــراف:
الـدكـتـور/ محمد الشـــوكاني

صنعاء
2021 – 2022م

قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
وان.....	ا
ة المحتويات.....	ب
ة داول.....	د
ة الأشكال	ه
نية.....	و
هداء.....	ز
كر تقدير.....	ح
خص البحث	ط
صل الأول: الإطار العام للبحث.....	1

الموضـــوع	رقم الصفحة
ندمة	2
كلة الدراسة..	3
اف الدراسة..	4
ية الدراسة...	3
جية الدراسة..	4
ود الدراسة	5
طلحات راسة..	5
راسات السابقة..	6
راسات العربية..	6
صل الثاني: المرأة مكانتها وحقوقها في الإسلام والدستور اليمني والمواثيق الدولية	10
يد...	11
طلب الأول: المرأة مكانتها وحقوقها في الإسلام	11
طلب الثاني: المرأة مكانتها وحقوقها في الدستور اليمني	13
طلب الثالث : قرارات ومواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة	16
طلب الرابع: إتفاقية سيداو	18

الموضـــوع	رقم الصفحة
صل الثالث: أليات التمكين	20
يد	21
ً التمكين السياسي.....	22
اً التمكين الإقتصادي.....	34
اً التمكين الإجتماعي	37
عاً المعوقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تواجه المرأة	39
صل الرابع: منهج الدراسة جراءاتها.....	44
ج الدراسة	45
تمع الدراسة	45
ذج الدراسة	45
ة الدراسة	45
ة الدراسة	46
صل الخامس: تحليل وتفسير النتائج.....	47
صل السادس: النتائج والتوصيات	56
ل: نتائج راسة.....	57
ا: التوصيات.....	58
ة راجع.....	59
اجع	60

الموضـــوع	رقم الصفحة
نية:.....	
اجع بية:.....	61
اجع نرونية.....	63
ة الملاحق.....	64
حق رقم (1) قائمة بأسماء أعضاء هيئة التدريس محكمين.....	65
ق رقم (2) الاستبيان في صورته لية.....	66
ق رقم (3) الاستبيان في صورته ائية.....	70

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضـــوع	رقم الصفحة
(1)	نسبة مشاركة المرأة مقابل الرجال بإنتخابات عام 2003م	23
(2)	الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن	24
(3)	نسبة النساء الى الرجال المنتسبين الى الهيئات الحزبية القيادية المختلفة عام (2006).	24
(4)	مستوى تمثيل الإناث الى الرجال في النيابة العامة عام (2006)	26
(5)	عدد النساء الملتحقات بمعهد القضاء	26

6)	مستوى تمثيل الإناث الى الرجال في الوظائف الدبلوماسية عام (2006)	27
7)	نسبة الإناث المشتغلات في المجال الدبلوماسي الى الرجال للسنوات (2004-2007)	28
8)	نسبة مشاركة المرأة وفق طبيعة العمل المهني	35
9)	قيمة معامل الثبات لفقرات متغيرات الدراسة (الثابت والمستقل)	46
10)	متوسطات استجابة المبحوثين حول متغيرات الدراسة	48
11)	المتوسطات الحسابية والاهمية النسبية لاستجابات المبحوثين حول مستوى التمكين السياسي للمرأة باليمن	49
12)	إجابات أفراد الدراسة نحو تحقيق المشاركة	51
13)	تحليل نتائج الارتباط Correlations	53
14)	نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات ابعاد التمكين وتعزيز المشاركة	53

قائمة الأشكال

م الشكل	الموضـــوع	رقم الصفحة
(1)	القوانين الجنائية.....	15
(2)	قوانين الأحوال الشخصية.....	16
(3)	قوانين العمل.....	16
(4)	البنك الدولي مذكرة عن الفقر في اليمن يونيو / حزيران 2017	36
(5)	نموذج الدراسة	45

قال تعالى:

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ "[1]

صَدق الله العظيم

[1]- سورة الحجرات الأية (13)

الإهداء

إلى من أعانوا وعانوا.....

إلى الأيادي التي طالما رُفِعت لنا بالدعاء....

إلى الآباء والأمهات والأخوة والأخوات.....

وإلى أرواح تغمدها الثرى ولكنها تسكن أرواحنا...

إلى دكاترتنا الاجلاء الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إليكم جميعا نهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحثات

شكر وتقدير

نغلف عبارات الشكر والتقدير بأكاليل من ورد لمن زرع العلم في قلوبنا قبل عقولنا إلى:

الدكتور / محمد الشوكاني

الذي كان له الفضل بعد المولى سبحانه وتعالى لإنجاز هذا البحث.

والشكر موصول لعمادة الكلية وكل أعضاء هيئة التدريس والعاملين الذين ذللوا لنا الصعاب في مضمار حياتنا الجامعية.

كما نشكر إتحاد نساء اليمن على تعاونهم معنا خلال النزول الميداني إليهم.....

والله الموفق،

الباحثان

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على آثر تمكين المرأة على المشاركة السياسية في اليمن، في مجال التمكين السياسي والإجتماعي والإقتصادي للمرآة في تكوين نظرة سياسية شاملة تمكن المرأة من تأدية دورها السياسي والريادي في صناعة السياسة اليمنية.

وقد استخدمت الباحثات في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو من أنسب المناهج لطبيعتها، وقامت الباحثات بتصميم استبيان مكون من محورين، الأول: معلومات الاستبيان والبيانات الشخصية،

والثاني: مكونات وفقرات الاستبانة لتطبيقها على الفئة المستهدفة لغرض جمع البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف البحث وتساؤلاته.

وقد توصلت الباحثات إلى عدة نتائج من أهمها:

- كشفت نتائج هذه الدراسة، ان مستوى التمكين للمرأة اليمنية ومستوى المشاركة يحضى بدرجة متوسطة بشكل عام.
- كانت اجابات المبحوثين على ابعاد متغير التمكين تحضي بالموافقة الايجابية وبنسبة اهمية 76% بمتوسط عام يساوي3.89 وهو متوسط مرجح عالي يشير الى فعالية ابعاد متغير التمكين في تعزيز مشاركة المرأة الساسية والاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية اليمنية. وقد تمثل اعلى متوسط لإجابات المبحوثين حول بعد ممارسات التمكين الاجتماعي " بمتوسط 4.1333 وبأهمية نسبية بلغت 83% يلي ذلك بعد "التمكين الاقتصادي " بأهمية نسبية عالية بلغت 80 % وبمتوسط 3.90. واخيرا يأتي بعد التمكين السياسي بمتوسط حسابي مرجح 3.65 وبأهمية نسبية73%.
- ان متسوى لممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمراة اليمنية تحضى بمستوى متوسط نحو تعزيز المشاركة حيث ان المتوسط العام لجميع الفقرات يتمثل في 3.76 وباهمية نسبية 75%. وفق اجابات المبحوثين على فقرات قياس وتقييم مستوى المشاركة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ابعاد متغير التميكن (السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية) وتحقيق المشاركة للمراة اليمنية من وجهة نظر المبحوثين؟ حيث بلغ معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (التمكين الساسي والاجتماعي والاقتصادي) ولمتغير التابع المشاركة للمرة اليمنية بمعامل 0.820, 0.786 ,0.68على التوالي وهو ارتباطات ذات دلالة معنوية (Sig. = 0.05.
- بسبب بعض القيود الهيكلية والوظيفية على النساء في مجتمعاتنا، لم تحقق المرأة الموقف المتوقع في السياسة المجتمعية. على الرغم من ظهور الحركات المختلفة نحو تحرير المرأة وزيادة مشاركة في السياسة، فاليمن وحيث تمثل النساء 49 % من السكان، لم يترجموا بعد القوة العددية للمشاركة الساسية.
- من خلال تحديد المبادئ الأخلاقية التي تدعم مشاركة السياسية للمرأة. يتم استخدام هذه المبادئ لتحدي الديني والجنس الحالي تصنيفات المرأة على أنها أدنى من الناحية السياسية والمتوسطة. هذه التصنيفات تم تحديدها كأسباب رئيسية لضعف المشاركة في السياسة والحكم. بناءً على المبادئ الأخلاقية المذكورة، حيث يتضح ان مستوى التمكين السياسي يأتي بالمرتبة الثالثة مقارنة في بعدي التمكين الاجتماعي والاقتصادي.
- قد لاحظت الباحثات أن مشاركة المرأة فى الحقل السياسي هو ظاهرة حديثة الظهور الى حد كبير وذلك يعود فى مجمله إلى ثقافة المجتمعات وأنظمتها السياسية وقد تعود إلى ثقافة المرأة نفسها.

- أن النساء في اليمن أكثر تهميشًا في الساحة السياسية مقارنة في الدارسات التي اجريت في بلدان نامية اخرى
- تشير نتائج هذه الدراسة أن مشاركة المرأة في السياسة تحضى بمستوى جيد وان هناك العديد من المعوقات والتي من أبرزها الحواجز الدينية، وعدم الدعم السياسي، النظام الاجتماعي الأبوي، التحيز بين الجنسين، اللامبالاة الشديدة من قبل نظرائهم الذكور إلخ. كما يُعتقد أن الظلم الموجهة إلى النساء في السياسية اليمنية الحالية والفقر وغيرها من العلل المجتمعية ما يستلزم الحاجة إلى تغيير الموقف لتحقيق التحرر السياسي المستدام. سيساعد هذا في تصحيح المشكلات التي تفتقر إلى عدم الوصول المباشر للموارد اللازمة التي يجب أن تتيح للنساء في اليمن المشاركة السياسية بمستوى مرتفع عما هو علية الان

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1- مشكلة الدراسة.

2- فرضيات الدراسة.

3- اهداف الدراسة.

4- أهمية الدراسة.

5- منهجية الدراسة.

6- حدود الدراسة.

7- مصطلحات الدراسة.

8- الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليسا فقط من حقوق الإنسان، بل هما ضروريان أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للكافة والقائمة على المساواة؛ فالمشاركة السياسية للمرأة هي أمر مركزي لهذه الأهداف، والأحزاب السياسية هي من بين أهم المؤسسات لتعزيز مثل هذه المشاركة ورعايتها. وإذ تحتل النساء أقل من عشرين بالمائة من المقاعد النيابية في العالم، فمن الواضح أنه يجب على الأحزاب السياسية أن تقوم بالمزيد لدعم التمكين السياسي للمرأة، ويجب مساعدتها في تلك الجهود .وعلى الرغم من أن النساء يشكلن ما بين أربعين إلى خمسين بالمائة من أعضاء الأحزاب في العالم، إلا أنهن يتقلدن حوالي عشرة بالمائة فقط من المواقع القيادية ضمن تلك الأحزاب. [1]

إن التوجه العالمي السائد حالياً هو نحو الحكم الديمقراطي المستند إلى التكافؤ والمساواة بين ُنظر حالياً إلى مساعي الوصول إلى الجماعات الجنسين. وي التي ظل تمثيلها منقوصاً تقليدياً، مثل النساء، على أنها معيار الحد الأدنى للديمقراطية لدى الأحزاب السياسية في أداء وظائفها وللهيئات التشريعية التي تعمل ضمنها. وبالتالي يمكن القول إن الدراسات التي تناولت قضايا المرأة نادرة أو شحيحة خصوصا في مجتمعنا اليمني، وربما يصدق القول إن المرأة فيما يتعلق بالدارسات والكتابات أخذت حيزاً قليلا سواء على المستوى العالمي او العربي أو المحلي، إلا أن هذا الإهتمام سواء تعلق بالدراسات أو بالسياسات أو بالقوانين وتعديلاتها لم يكن مساوياً لحقيقة وضع النساء في المشاركة السياسية الفعلية فالمرأة لم تزل في العالم أجمع تحظى بنسبة تمثيل أقل من الرجل بكثير في المشاركة السياسية وان اختلفت هذه النسب من دولة الى أخرى.

محلياً شهدنا في العقود الأخيرة اهتماما بشؤون المرأة وكان للمرأة اليمنية دورها في النضال من أجل الحصول على حقها في المشاركة السياسية والحياة العامة إذ لم تكن القوانين مهيأة بعد لمنحها حقوقها الى ماقبل ذلك فعبرت عن مطالباتها عبر احتجاجات ومطالبات ومذكرات لذوي الشأن السياسي.

يتناول هذا البحث مدى التمكين الساسي والاجتماعي والاقتصادي للمراة اليمنية واثرة على مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية ومما سبق يمكن بلورة مشكلة واهدافها واهميتها وفق الفصول المنظمة المحتوى هذا البحث وذلك كالتالي:

[1]-دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2011

أولا: مشكلة الدراسة

ثمة اتفاقيات دولية عدة تضمن حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، ولكن إخراج ذلك الحق من إطاره التجريدي إلى الواقع المعاش يتطلب عملاً دؤوباً على الأرض.[2] تمثل الأحزاب السياسية جانباً رئيسياً في مشاركة المرأة في السياسة، إذ أن الأحزاب السياسية هي التي تقوم بتجنيد المرشحين للانتخابات واختيارهم، وهي التي تحدد جدول أعمال السياسات داخل البلد، إلا أنه توجد نزعة في الأحزاب السياسية بأن يكون تمثيل النساء كبيراً على مستوى القاعدي أو في الأدوار الداعمة بينما يكون تمثيلهن محدوداً في مواقع صنع القرار. ولقد ظلت التمكين السياسي للمرأة في أقل بكثير من الرجل، وهذا نتيجة منطقية إذا ما أخذنا بالاعتبار انعدام إمكانية الوصول إلى شبكات النفوذ الراسخة، ُوشح الموارد المتوفرة، فضلاً على ان التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في البلدان النامية يمثل تحدي كبير في ضل محدودية الدعم من الأسرة المجتمع المحلي. ما زالت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية هي نفسها التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع إصدار القرار وأصبحت مؤشرا ثابتا في تدني مستوى التمثيل أحياناً والغياب الكلي أحياناً أخرى.

وحددت المشكلة البحثية من خلال السعي الى تقييم مدى الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة من خلال الكشف عن الجهود الرسمية وغير الرسمية المبذولة لرفع نسبة مستوى التمكين للمرأة وانعكاس ذلك في تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة اليمنية. وذلك لغرض تغطية الفجوة البحثية في بلدنا التي تعد من الدول النامية وخاصة في ضل الوضع المعاش الذي يعيق تمكين ومشاركة المرأة اليمنية على وجه الخصوص والمقارنة في الدول النامية المجاورة.

وبالتالي يمكن الافصاح عن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما آثر تمكين المرأة في الحياة السياسية باليمن؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع أسئلة فرعية وهي:

1- ما آثر تمكين المرأة سياسياً ومشاركتها في الحياة السياسية؟
2- ما آثر تمكين المرأة اجتماعياً ومشاركتها في الحياة السياسية؟
3- ما آثر تمكين المرأة إقتصادياً ومشاركتها في الحياة السياسية؟

[2]-دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2011

ثانياً: فرضيات الدراسة:

تكمن الفرضية الرئيسية للدراسة في التالي:

هل يوجد آثر لتمكين المرأة في الحياة السياسية؟

ومن الفرضية الرئيسية تتفرع عدة فرضيات وهي كالتالي:

1- يوجد آثر لتمكين المرأة سياسياً والمشاركة في الحياة السياسية.

2- يوجد آثر لتمكين المرأة إقتصادياً والمشاركة في الحياة السياسية.

3- يوجد آثر لتمكين المرأة إجتماعياً والمشاركة في الحياة السياسية.

ثالثاً: أهداف الدِّرَاسَة:

1- التعرف الى مستوى تبني التمكين بأبعادها السياسي، الاجتماعي والإقتصادي من وجهة نظر المبحوثين في اليمن.

2- التعرف على مستوى المشاركة السياسية، الاجتماعية والإقتصادية للمرأة اليمنية.

3- التعرف على العلاقة بين التمكين وفق ابعاده السياسية، الاجتماعية والإقتصادية كمتغيرات مستقلة والمشاركة كمتغير تابع.

4- الكشف عن آثار التمكين بأبعادها السياسي، الاجتماعي والإقتصادي في تعزيز المشاركة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمرأة اليمنية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه المتمثل في الافصاح عن واقع مستوى التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمراة اليمنية ومدى أثر ذلك التمكين في تعزيز المشاركة لها. وبالتالي هناك اهمية نظرية تعكس قله البحوث في هذا المجال في البلدان الدامية وعلى وجه الخصوص بلدنا اليمن في ضل الظروف الحالية وبذلك تتجلى الاهمية النظرية في تعزيز المفهوم لمتغيرات الدراسة ولتكمل دور بعض الدراسات القليلة التي تم ترتيبها كمنظور استشهادي على الواقع العلمي في هذا المجال. بينما تأتي الاهمية التطبيقية لهذا الدراسة من خلال الاستناد الى اداة الدراسة الاستبيان ومحاولة الكشف عن العلاقة الاثر بين التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي كمتغيرات مستقلة وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة اليمنية كمتغير تابع. وبالتالي تتجلى اهمية الدراسة الحالية فتتحقق اهدافها المشار اليها والاجابة على التساؤلات والفرضيات الداعمة لذلك.

خامساً: منهجية الدراسة:

تستند الدراسة الحالية على المنهج التأريخي بالإضافة الى المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال يتم الإعتماد على الكتب والدراسات السابقة ومواقع الويب بغرض تكوين الإطار النظري العام للدارسة وتحقيق الاهداف المرسومة لحل المشكلة والاجابة على التساؤلات البحثية المحددة من خلال الاستناد الى اداة الدراسة (الاستبانة) التي تتكون من اربعة محاور المحور الاول ويختص في المتغيرات الديموجرافية والمور الثاني خاص في المتغير المستقل وأبعاده (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) واخير المحور الخاص في المتغير التابع المتمثل في مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد تمثلت عينة الدراسة المختارة بطريقة العينة العشوائية البسيطة ب 50 مفردة من مجتمع الدراسة "إتحاد نساء اليمن"

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود البشرية: منتسبات إتحاد نساء اليمن.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسية الثاني من العام 2021-2022

الحدود المكانية: أمانة العاصمة-الجمهورية اليمنية – إتحاد نساء اليمن

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

1- **التمكين السياسي[3]:** يقصد به ممارسة السياسة والمشاركة في صنع القرار السياسي فضلا عن التمثيل في المكونات ذات العلاقة، كما ان التمكين مفهومه واسع وشامل الا ان مضمونه يعتمد على جانبين مهمين هما:

- ❖ تحرير وتعزيز الإرادة
- ❖ الممارسة والمشاركة

2- **التمكين الاقتصادي:** يقصد به زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل عن طريق ضمان عدم التمييز ضدها في العمل وزباده مؤهلاتها المهنية وزيادة وعي أصحاب العمل والمدراء فيما يتعلق بإنهاء التمييز ضدها والمشاركة في الحياة العامة[4].

3- **التمكين الاجتماعي:** هو عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والإجتماعية للنساء لتحسين حياتهن[5].

4- **الكوتا:** مصطلح إنجليزي Quota ويقصد به نصيب او حصة استخدم هذا المصطلح بدرجة كبيرة للإشارة الى تخصيص نسبة او عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل:
البرلمانات والمجالس البلدية للنساء وذلك لضمان إيصال المرأة الى مواقع التشريع وصناعة القرار باعتبار الكوتا يمثل أحد الحلول المؤقتة التي تلجاء اليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة[6]

ثامناً: الدراسات السابقة:

[3]- عصام العبسي –ابريل 2012 –صحيفة صوت الشباب
[4]- البنك الدولي – 2005 – ص 89
[5]- هيفاء بن شلهوب – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – 2017
[6]- موسوعة ويكيبيديا – الكوتا النسائية

1- دراسة العش (2020)[7]

بعنوان (الحقوق السياسية للمرأة الأردنية في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية) هدفت هذه الدراسة إلى البحث في ماهية الحقوق السياسية للمرأة الأردنية وكيفية تطورها ونشأتها وبيان موقف كل من التشريع الأردني والشريعة الإسلامية من حقوق المرأة السياسية، وشملت حق الانتخاب وحق الترشح، الحق في حرية التعبير، حق تولي المناصب العامة، بالإضافة إلى الاشتراك في تأسيس الأحزاب والانضمام إليها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: جاء الدستور الأردني متفقا وأحكام الشريعة الإسلامية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات، كما منح الأردن المرأة حقوقها السياسية وساهمت القوانين والأنظمة والتعديلات التي أجريت على قانون الانتخاب 1174 وتفعيل الكوتا النسائية وغيرها من القوانين إلى تعزيز دور المرأة، ومشاركتها الملحوظة في العمل السياسي وتمثيلها للمجتمع وتعتبر مشاركة المرأة في البلدية واللامركزية أكثر إنصافا منها في الانتخابات النيابية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها تعزيز دور المرأة الأردنية من خلال تركيز وسائل الإعلام المتنوعة على زيادة الوعي حول حقوق المرأة السياسية وتقنين الإعلانات التي تظهر الشكل التقليدي للمرأة، مع ضرورة اجراء دراسات مسحية تعكس الإنجاز الفعلي للمرأة الأردنية.

2- دراسة عدلي (2017)[8]

بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنطلقات النظرية التي تعيق تقدم المرأة في المشاركة السياسية بهدف تحسين أوضاع الكثير من النساء اللواتي يعانين من التهميش، وتوصلت الدراسة إلى وجود عوائق تحد من مشاركة المرأة المصرية في المجال السياسي، منها التعرض للعنف، ومنها الدور الرعائي الذي يجعل اهتمامها منصبا على التعليم والصحة، وأيضا عدم تمكينها الاقتصادي وتبعيتها بالانتخابات للزوج أو الأب، كذلك وجود ردة فعل سلبية لدى المرأة المصرية تجاه انتخاب النساء، وغياب الثقافة السياسية، وغلبة الطابع الذكوري على المجتمع على الشأن العام وقد أوصت الدراسة بضرورة دراسة العوائق ومحاولة التخفيف منها بالتماس المباشر مع المجتمع والمرأة عبر التوعية والتثقيف وضرورة العمل على تمكين النساء اقتصادياً وتغيير نظرتهن لأنفسهن كتابعات.

---

[7]- دعاء مسلم العش – 2020 – الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية – جامعة الشرق الأوسط – رسالة ماجستير – عمان - الأردن

[8]- هويدا عدلي – 2017 – المشاركة السياسية للمرأة – مؤسسة فريدريش إيبرت - القاهرة

3- دراسة غوانمة والثبيتات (2011)[9]

بعنوان (اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا) هدفت الدراسة الى التعرف على اتجاهات النخب تجاه المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وكان ذلك من خلال قياس اتجاه النخب في مجلسي الأعيان والنواب في ظل نظام الكوتا وشملت الدراسة عينة من 165 استبانة وزعت على عينة من النخب السياسية وتم استرداد 135 استمارة، وتوصلت الدراسة الى ان بعض المعارضين لنظام الكوتا يرونها انها تتعامل مع المرأة كأقلية وهي ليست كذلك وعلى المرأة كي تصل الى مواقع صنع القرار ان تنافس عن طريق الأعراف بقدرتها والإقرار بمبداء المساواة كما ظهر اتجاه وسطي يرى ان الإستمرار بإستخدام الكوتا له ايجابياتة من حيث تهيئته للمجتمع لتقبل وجود المرأة في العمل العام والعمل السياسي ولمرحلة مؤقتة.

4- دراسة الطيار (2009)[10]

بعنوان (حق المرأة العراقية في المشاركة الانتخابية في بعض النظم الدستورية المعاصرة) هدفت الدراسة الى التعريف بالتشريعات والوثائق والإعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة العراقية السياسية وتوصلت هذه الدراسة الى ان أبرز النتائج للتجربة الانتخابية التي عاشتها المرأة العراقية تمثلت بغيابها عن مواقع صنع القرار ومراكز القيادة داخل الحكومة والأحزاب السياسية، كما ابرزت تباين النظم الدستورية المعاصرة في تنظيم المشاركة السياسية للمرأة في تجارب العراق وان المشرع العراقي كان موفقا عند تنظيمه لبعض الشروط القانونية لتتمتع المرأة العراقية بالمشاركة في الانتخابات، أيضا خلصت الى ان تطبيق نظام الكوتا النسائية قد اسفر عن نتائج إيجابية غير ان النساء بقين شبه غائبات عن الواقع السياسي.

كما اوصت الدراسة بالتأكيد على ان دور المشاركة السياسية للمرأة في تنمية المجتمع العراقي هو التعاون وليس التناحر مع الحكومة لتحقيق توجيهات الإصلاح بهدف ترقية الديمقراطية، أيضا التوجه نحو معالجة وضعها الاجتماعي ومكافحة الفقر وتدعيم الأسرة خلف شبكات امن اجتماعي رفضا للمساواة ودمج المرأة العراقية في العملية التنموية وتعزيز قيم الثقافة، كما اوصت بزيادة الإعلام عن المشروعات التي تقوم بها المرأة العراقية في الأحزاب السياسية.

---

[9]- نرمين يوسف غوانمة، قاسم جميل الثبيتات – 2010 – اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا – المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية – 3 – 226-245

[10]- روافد محمد علي الطيار – 2009 – حق المرأة العراقية في المشاركة الانتخابية في بعض النظم الدستورية المعاصرة – رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية القانون – جامعة بابل

5- دراسة عمر (2003)[11]

بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة) هدفت الدراسة الى التعرف على الأوضاع البنائية التاريخية التي ترتبط بالدور المجتمعي للمرأة المصرية من خلال ممارستها لحقوقها الانتخابية والسياسية أيضا الوقوف على اهم المقومات التي تحول دون ممارستها للدور السياسي، وخلصت الدراسة الى نتائج من أهمها: وجود بعض التذبذبات في مستويات المشاركة السياسية للمرأة كما ان المرأة المصرية تؤثر وتتأثر بالتغييرات التي تحدث داخل المجتمع (عالمياً ـ محليا) أيضا ان العمل السياسي للمرأة لم يؤثر على علاقاتها الاجتماعية والسياسية كما تؤدي عوامل التعليم، التنشئة الاجتماعية، الحالة الاقتصادية أدوار مكملة لبعضها في عملية الترشيح ، واوصت الدراسة على تشجيع النساء على الدخول في المنافسات الانتخابية باعتماد قوائم مستقلة خاصة بالنساء أيضا ابراز الأدوار الحديثة للمرأة من خلال الإعلام والندوات والمؤتمرات الوطنية لزيادة الوعي بالحاجة الى منح المرأة الثقة المجتمعية التي تستحقها، كما اوصت بأهمية تجسيد مبداء المساواة بين الرجل والمرأة الوارد في التشريعات بما يضمن ان يكون للمرأة ما للرجل نفسه من حق في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

6- دراسة أبو حمدة (2006)[12]

بعنوان (المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية) هدفت هذه الدراسة لهدف رئيسي هو محاولة التعرف على طبيعة المشاركة المجتمعية والسياسية للمرأة الفلسطينية واعتمدت الدراسة على أسلوب العينة المقصودة التي تم اختيارها والتي تمثلت باختيار (17) من النساء الفلسطينيات المشاركات اجتماعيا وسياسيا في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تناولت الدراسة عددا من المداخل السيسيولوجيه المفسرة للمشاركة (الاتجاه الليبرالي – الاتجاه الماركسي – أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي) وخلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج، عدم ارتباط مشاركة المرأة بطبقة اجتماعية دون أخرى فالمرأة الفلسطينية من كافة الفئات والطبقات الاجتماعية شاركت على المستوى الاجتماعي والسياسي، كذلك تميزت المرأة من الطبقات العليا في المدن بأنها كانت سلمية تعتمد على المظاهرات وتنظيم الندوات بينما جاءت مشاركة المرأة من الطبقة الدنيا في الريف والمخيمات بالعمل المسلح وحمل السلاح ورشق قوات الاحتلال بالحجارة، أيضا أظهرت النتائج ان هناك علاقة بين توسع حجم مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية وانتشار التعليم والثقافة

[11]- محاسن محمد علي عمر – المشاركة السياسية للمرأة – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الأداب – عين شمس – القاهرة - 2003

[12]- مي عارف جدوع أبو حمدة – المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عين شمس – القاهرة - 2006

التي غيرت كثيرا من المفاهيم الموروثة حول دور المرأة وهذا التزايد جاء بشهادة من الرجل، هذا وقد اوصت الدراسة بتشجيع المرأة في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ومنهجه للثقة لشغل المناصب القيادية او الرئيسية فيها وعدم تهميشها كما دعت الى اعمام نظام الكوتا النسائية ومتابعة شمولها للمناصب القيادية والوظائف العامة المهمة واللجان والجمعيات.

الخلاصة

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث تناولها لجميع جوانب الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمرأة اليمنية من منظور ما نصت عليه الشريعة الإسلامية والقانون اليمني فيما يخص حقوق المرأة اليمنية هذا وقد انتهجت الباحثات في الدراسة أسلوب المنهج التحليلي الوصفي من خلال الإعتماد على الكتب والدراسات السابقة.

الفصل الثاني

المرأة مكانتها وحقوقها في الإسلام والدستور اليمني والمواثيق الدولية

المطلب الأول: المرأة مكانتها وحقوقها في الإسلام.

المطلب الثاني: المرأة مكانتها وحقوقها في الدستور اليمني.

المطلب الثالث: قرارات ومواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة.

الفصل الثاني: المرأة مكانتها وحقوقها في الإسلام والدستور اليمني والمواثيق الدولية

تمهيد:

إنّ للمرأة مكانةً عظيمةً في المجتمعات، وبنائها بناءً سليماً على النهج الإسلامي القويم؛ وذلك عندما تتبع في نهجها وتربيتها كتاب الله، وسنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، فمن تمسّك بكتاب الله وسنة رسوله كان محميّاً من الوقوع في كلّ ضلالٍ، ولا يقع في الضّلال من الأمم إلّا من كان مُعرضاً عن نهج الله تعالى، وما بعث

به أنبيائه ورسله، وقد ورد في القرآن الكريم ما يدلّ على أهمية المرأة في الإسلام، أيّاً كان موقعها، أمّاً، وبنتاً، وزوجةً، وأختاً، وجاءت السنة النبوية المطهّرة بتفصيل وبيان ما عليها من الحقوق والواجبات، وتظهر أهمية المرأة فيما تتحمّله من أعباءٍ ومشاقّ، تفوق في بعضها أعباء الرجال، ولذلك كان تقديم منزلة الأم على منزلة الأب في الإسلام؛ حيث قال الله تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ) فقد كان للسيدة خديجة رضي الله عنها الأثر الكبير في الدعوة الإسلامية، عندما جاءها رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يرتجف من الخوف، بعدما جاءه الوحي جبريل عليه السلام، فقامت بتهدئة رَوعِه وطمأنته، ولا شكّ أنّ البيت الذي يضمّ في أكنافه زوجةً صالحةً، يسوده الأمن والاستقرار، والتربية الإسلامية السليمة، ويؤثّر ذلك على حياة الرجل، وسيره تجاه تحقيق أهدافه وطرق كسبه، فيكون موفّقاً بإذن الله تعالى.

المطلب الأول: المرأة مكانتها وحقوقها في الإسلام

مكانة المرأة في الإسلام:

ينظر الإسلام إلى المرأة نظرة تكريم واعتزاز فهي الأم والأخت والزوجة، وشريكة الرجل في تحمل مسؤوليات الحياة، فالمرأة مكلفة مع الرجل من الله جل جلاله في النهوض بمهمة الاستخلاف في الأرض: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً"(البقرة:30).

فهي في الإسلام على درجة واحدة مع الرجل في التكريم والإجلال: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا "(الإسراء:70).

قدسية حياة المرأة والرجل على مرتبة واحدة من المكانة والصون:" مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ"(المائدة: 32).

المرأة في الإسلام منبت البشرية ومنشئة أجيالها:"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا"(النساء:1)..

مسؤولية الحياة وتصريف شؤونها ورعاية مصالح العباد تقع على عاتق الرجل والمرأة

قال صلى الله عليه وسلم :"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته"[13]

حقوق المرأة في الإسلام:

أعطى الإسلام المرأة حقوقها كاملة ورفع منزلتها فكانت القيمة والقامة ومن هذه الحقوق:

1- المساواة في أصل الخلق:

أقر الإسلام وحدة الجنس البشرى في الخلق وخلق البشرية كلها من نفس واحدة، قال تعالى:" هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا"(الاعراف:189).

2- المساواة في التكاليف الشرعية:

أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما لا يتعارض مع الطبيعة البشرية، ومنها المساواة في التكاليف الدينية: الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج، الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر:" وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "(التوبة:71).

3- المساواة في الميراث:

كانت المرأة قبل الإسلام لا ترث هي والصغير، فجاء الإسلام ليقرر حق المرأة في الميراث:" لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا"(النساء :7).

4-المساواة في حق التعليم:

جعل الإسلام طلب العلم فريضة علي المسلم والمسلمة، وأهاب بالمسلمين رجالاً ونساءً أن يصلوا الي أعلى المستويات العلمية:" وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا:(طه :114)، وكانت المرأة المسلمة فقيهة في أمور دينها، فالسيدة عائشة رضي الله عنها كانت من فقهاء الصحابة، والسيدة نفيسة تتلمذ الإمام الشافعي على يديها.

5-المساواة في حق العمل:

مارست المرأة المسلمة كل ما كان معروفاً من أنشطة سياسية واجتماعية وعلمية ومدنية واقتصادية ونضالية، فكان لها الحق في التملك والتعاقد والتكسب والتصرف فيما تتطلبه إدارة شئونها الخاصة يقول

[13]- متفق عليه واللفظ للبخاري

سبحانه وتعالى:" وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ"(سورة العصر).

6-المساواة في الحقوق السياسية:

شاركت المرأة منذ صدر الإسلام بالرأي في مجريات الأمور ، وكانت تحضر مجالس الحكم وتراجع في قراراته ، ووجدنا في بيت النبي صلى الله عليه وسلم نفسه الوزيرات والمستشارات له في شئون الدين والدنيا معاً، فالسيدة خديجة أم المؤمنين وزوج الرسول صلى الله عليه وسلم كانت وزير صدق لرسول الله صلى الله عليه وسلم وبمالها شاركت في تدعيم الرسالة الإسلامية الوليدة، وفي السيرة تجاوز المسلمون أخطر أزمة في بداية تاريخ الإسلام يوم صلح الحديبية بحكمة امرأة ومشورتها وهي أم المؤمنين أم سلمة – رضي الله عنها[14]

ومن خلال عرضنا لمكانة المرأة في الإسلام والكلام عن الحقوق التي تميزت بها يتبين لنا أن المرأة في الإسلام هي العمود الفقري وحجر الأساس في بناء المجتمعات ونهضتها إذا عرفت واجباتها وقامت بها وعرفت حقوقها المشروعة وتمسكت بها.

المطلب الثاني: المرأة مكانتها وحقوقها في الدستور اليمني

الأطر السياسية للمرأة وحقوقها في الدستور اليمني

تضمنت الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر (2011-2015) المكونات الرئيسية التالية المتصلة بعدالة النوع الاجتماعي: التمكين الاقتصادي للمرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة، والمشاركة السياسية للمرأة، ومتابعة إصلاح القوانين التي تميز ضد المرأة.[15]

وتُعد اللجنة الوطنية للمرأة في المجلس الأعلى لشؤون المرأة هي الهيئة الحكومية التي لديها ولاية العمل على تمكين المرأة. تم إنشاء هذه اللجنة في عام 1996 ً تنفيذا لقرارات منهاج عمل بيجين (1995) وهي مسؤولة عن الإبلاغ عن تقدم اليمن المحرز على مسار اتفاقية "سيداو"، والمطالبة بالتغييرات التشريعية والتنظيمية المتصلة بحقوق المرأة وقامت اللجنة الوطنية للمرأة بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006 - 2015. [16]

وتشمل أهدافها ما يلي:

---

[14]- نظام الأسرة في اليهودية والنصرانية والإسلام – د. صابر احمد طه – مصر للطباعة والنشر والتوزيع – ط 2003م

[15]- المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني حول تطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين + 20 (2014)

[16]- المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة، استراتيجية التنمية الخاصة بالمرأة (2018)

- توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015 وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في سائر مراحله وتقليل نسبة الأمية بين النساء والفتيات إلى نصف معدلها.
- توسيع نطاق وصول المرأة إلى الرعاية الصحية الملائمة.
- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.
- زيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية.
- تسهيل سبل ممارسة المرأة فعليا لحقوقها الإنسانية التي كفلتها الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية والقوانين الدولية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفيما يلي أهداف الإستراتيجية الوطنية التي تتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة[17] .

- إلغاء جميع المواد التمييزية في القوانين واتخاذ التدابير القانونية التي تحمي حقوق المرأة وتضمن حصول المرأة على حقوق متساوية.
- ضمان مساواة المرأة بالرجل في الوصول إلى العدالة وخاصة في النظام القضائي
- التوعية بأسباب ونتائج وأشكال العنف ضد المرأة والسبل الفعالة للقضاء عليها
- تعديل المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي الذي ينطوي على أفكار تشجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الممارسات التمييزية ضد المرأة وإدماج حقوق الإنسان بدلا منها.
- زيادة عدد النساء العاملات في القضاء ومؤسسات إنفاذ القانون.
- التوعية بالحقوق والحريات الأساسية والمبادئ القانونية بين الرجال والنساء.
- وضع وسائل فعالة وحديثة لدعم وحماية النساء الناجيات من العنف.
- تخصيص الموارد الكافية ضمن الموازنات العامة ودعم المانحين لتنفيذ الفعاليات الموجهة لمكافحة العنف ضد النساء وتمكينهن من التمتع بحقوقهن الإنسانية.
- بناء قاعدة بيانات حول مستوى تمتع النساء بحقوقهن ومدى تعرضهن لممارسات العنف القائم على النوع الإجتماعي.

القوانين اليمنية بشأن المرأة:

[17] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – "اليمن عدالة النوع الإجتماعي" 2018 – ص 12

1- القوانين الجنائية:

القوانين الجنائية

العنف الأسري
لا يوجد تشريع خاص لمكافحة العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي
الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. ويلزم قانون الأحوال الشخصية المرأة بأن تطيع زوجها. وتفسر المحاكم هذا الالتزام بأنّ المرأة لا يمكنها رفض طلب الزوج باللقاء الجنسي.

الإغتصاب (غير الزوج)
يجرم الاغتصاب بموجب قانون العقوبات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج
لا يوجد حكم محدد في قانون العقوبات يبرئ المغتصب الذي يتزوج من ضحيته.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
يحظر الإجهاض بموجب المواد ٢٣٩ و ٢٤٠ من قانون العقوبات. ولا يوجد استثناء للناجيات من الاغتصاب.

التحرش الجنسي
لا توجد جريمة محددة تتعلق بالتحرش الجنسي. وقد تخضع بعض أنواع المضايقة لإطار جرائم الأعمال الخادشة لحياء النساء والفتيات، والتي يعاقب عليها بموجب المادتين ٢٧٣ و٢٧٥ من قانون العقوبات.

جرائم الشرف (العذر المخفف)
تنص المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات على عقوبة مخففة لجرائم الشرف الذي ترتكب ضد النساء المتلبسات بجريمة الزنا.

الزنا
يُعد الزنا جريمة بموجب المادة ١٢ من قانون العقوبات.

ختان الإناث
يحظر مرسوم وزاري صدر عام ٢٠٠١ إجراء عمليات ختان الإناث في المستشفيات والعيادات العامة والخاصة، ومع ذلك، فإن المرسوم لا يفرض عقوبات محددة على من يخالف الحظر.

الإتجار بالأشخاص
لا يوجد قانون شامل لمكافحة الإتجار بالبشر يجرم جميع أشكال الإتجار ويعالج تدابير الوقاية والحماية. هناك حد أدنى من الحماية القانونية ضد الإتجار بالبشر.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء
يجرم الاشتغال بالجنس بموجب المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ويعاقب على ذلك بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو غرامة مالية. كما قد يتعرض المشتغلون بالجنس لخطر الملاحقة القضائية بتهمة الزنا، والذي تفرض عليه عقوبات مشددة.

التوجّه الجنسي
يجرم السلوك المثلي بموجب المواد ٢٦٤ و ٢٦٨ من قانون العقوبات.

شكل رقم (1) القوانين الجنائية

2- قوانين الأحوال الشخصية:

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج
لم يحدد قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته الحد الأدنى لسن الزواج.

ولاية الرجال على النساء
يتطلب قانون الأحوال الشخصية من ولي أمر الموافقة على زواج المرأة والتوقيع على عقد الزواج. وينص القانون على ضرورة رضا المرأة نفسها وقد أجاز قانون الأحوال الشخصية في المادة ١٨ منه للمرأة أن تلجأ إلى القضاء في حال رفضت زيجة رتبها ولي أمرها.

الزواج والطلاق
لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. وتلزم المرأة بأن تطيع زوجها. يمتلك الرجل الحق بتطليق زوجته من طرف واحد عن طريق فسخ العقد دون اللجوء إلى المحكمة. وللنساء الوصول على أنواع محدودة من الطلاق لا يمكن تحصيلها إلا من المحكمة.

تعدد الزوجات
مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية.

الوصاية على الأطفال
يتمتع الأب فقط بحق الوصاية على أطفاله. وبعد الطلاق، يظل الأب الوصي القانوني على الأطفال ويتحمل مسؤولية الإنفاق عليهم.

حضانة الأطفال
يتم منح الحضانة عادة للأم إلى أن يبلغ الابن ٩ سنوات والابنة ١٢ سنة. وتفقد المرأة المطلقة حقها في الحضانة إذا تزوجت.

الميراث
يحدد قانون الأحوال الشخصية قواعد الميراث وفقا للشريعة الاسلامية. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل، تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

الشكل رقم (2) قانون الأحوال الشخصية

3- قوانين العمل

الشكل رقم (3) قوانين العمل

المطلب الثالث: قرارات ومواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة

أصدرت الأمم المتحدة منذ تأسيسها العديد من القرارات والمواثيق المتعلقة بالنهوض بمستوى المرأة .إن ميثاق تأسيس الأمم المتحدة أظهر اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة من حيث القرارات، والاتفاقات حول المرأة، وحقوقها والمساواة مع الرجل. وكانت البداية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 .وإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من القرارات، والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد على ضرورة العمل على تحسين أوضاع النساء، وتعزيز المساواة. فالبداية كانت في إعلان ميثاق تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945،

الذي أكد على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، والحريات الأساسية. وذلك من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة وهي السلام، والأمن في العالم، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي. وجاء بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام 1948، والجزء الذي يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ينص"

يتمتع الجميع بكافة الحقوق، والحريات في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع مثل العرق، واللون، والجنس، أو الدين، أو الاتجاه السياسي.[18]

فيما شهد العام 1946 في الأمم المتحدة تأسيس لجنة كاملة لوضع المرأة، بعد تصويت وإجماع الحضور في الاجتماع الأول لضرورة وجود مثل هذه اللجنة. ومن الاتفاقيات المهمة الأخرى هي اتفاقية العام 1952 التي تحث الدول على منح المرأة الحقوق السياسية التي تشمل:

- حق التصويت والترشيح في جميع الانتخابات والهيئات المنتخبة
- الحق في تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة بشرط تحقيق المساواة بينها وبين الرجل.

وكان هناك الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة العام 1957 حيث تنص هذه الاتفاقية على" أنه لا يمكن تغيير جنسية المرأة تلقائياً بإبرام عقد الزواج أو بإنهاء الزواج أو بتغيير جنسية الزوج أثناء الزواج.

كما وشهد العام 1962 اتفاقية الرضا على الزواج وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، ومحاربة زواج الأطفال.

وقامت الأمم المتحدة بإقرار العهد الخاص في العام 1963 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والجماعية ثم كان بعد ذلك إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة العام 1967حيث تتمحور بنود هذا الإعلان الأحد عشر حول أهمية المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[19]

المطلب الرابع: إتفاقية سيداو

[18] - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة رقم (2)، 2006

[19]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية 1998

شهد العام 1979 إقرار لإتفاقية سيداو (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) في الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد دعت الدول إلى الاعتراف بالإسهامات الاقتصادية، والاجتماعية، ورفضت الاتفاقية التمييز ضد المرأة لكونه عائقاً أمام مشاركتها الكاملة في تطوير المجتمع ككل، وتشمل هذه الاتفاقية وهي أوسع الوثائق القانونية بشأن المرأة نطاقاً، القضاء على التمييز في الحياة السياسية، والتعليم، والتوظيف، الصحة، والعائلة، والزواج، وجوانب أخرى من الحياة الاقتصادية، والاجتماعية،

كما ودعت هذه الاتفاقية إلى تغيير الأعراف الثقافية، والأنماط السائدة التي تبقي المرأة في وضع أقل شأناً، وتضمنت إجراءات للقضاء على البغاء والاتجار في المرأة.[20]

وعرف التمييز ضد المرأة على أنه " أي تمييز، أو استبعاد، أو تقييد يقوم على أساس الجنس، ويترتب عليه، أو يكون بغرض تقييد أو إعاقة الاعتراف بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في المجالات السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو المدنية، أو أي مجال آخر، أو إعاقة تمتع المرأة بهذه الحقوق، أو ممارستها على أساس من المساواة بين الرجل والمرأة بغض النظر عن حالتها الاجتماعية.[21]

وعلى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية حسب ميثاق الأمم المتحدة تسليم تقارير تبين المدى الذي تتوافق فيه قوانينها المحلية مع المعايير الوطنية وعلى الحكومات الوطنية متابعة ومراقبة حدوث التمييز في المجال العام والمجال الخاص وعليها أيضاً الالتزام بتطبيق المعايير المتضمنة في الاتفاقية وذلك من خلال تعديل تشريعاتها أو تفعيل قوانين جديدة وتلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعة عليها أيضاً اتخاذ إجراءات تأكيدية مؤقتة من أجل الإسراع بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وذلك من خلال التأكيد على أنه يجب على مؤسساتها إتباع القوانين في التوظيف وفي القطاعات الاجتماعية ويجب أيضاً ضمان حق النساء في الاستفادة من المحاكم لإسماع شكواها.[22]

اصبحت هذه الاتفاقية في أساس ما يعتمد عليه للتنمية القانونية لكل الدول الموقعة على الاتفاقية.

حيث ستعمل الدول على إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة في العام 1993 وهذا الإعلان لا يعتبر اتفاقاً يتطلب مصادقة قانون ويشير إلى أن العنف هو انتهاك ل لحقوق ومظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة.

[20] - إتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة - 2008
[21] - مادة رقم (1) من الاتفاقية في المرجع السابق
[22] - مادة رقم (2) من الاتفاقية في المرجع السابق

وهناك اتفاقيات صادرة عن بعض المنظمات الدولية مختصة في شؤون المرأة مثل الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية حيث تركز هذه الاتفاقات حول ضمان حقوق المرأة العاملة كالمساواة في المعاملات والأجور وتنظيم العلاقات المهنية في الوظيفة العمومية وحماية الأمومة وتشغيل النساء ليلاً.[23]

الفصل الثالث

أليات التمكين

23 ص2

أولاً: التمكين السياسي

ثانياً: التمكين الاجتماعي

ثالثاً: التمكين الاقتصادي

رابعاً: المعوقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية

الفصل الثالث: أليات التمكين والمشاركة

تمهيد:

إن عملية التمكين في وضعية المرأة بمختلف مجالاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ترتبط بمشاركتها في الحياة العامة وبالتالي تقوية مركزها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ولا يأتي ذلك الا من خلال أدوار متكاملة ومشتركة بين النخب السياسية في الدولة وبين الحركة النسائية بكل تياراتها المؤثرة ويتناول هذا الفصل مجالات تمكين المرأة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وكل ذلك يعد أمراً بالغ الأهمية لأنه مؤشر على تقدم المجتمع وتحضره وفي ذات الوقت ترسيخ لمسارات التغيير والإصلاح المنشودة.

تمكين المرأة: هي عملية تكتسب من خلالها المرأة السيطرة على حياتها وتكتسب القدرة على اتخاذ خيارات استراتيجية وبتحديد مفهوم التمكين وفقاً لخمسة مكونات رئيسية وهي:

1- إحساس المرأة بقيمتها الذاتية
2- الحق في الحصول على خيارات إقتصادية، اجتماعية، سياسية او تحديدها
3- الحق في الوصول على الفرص والموارد
4- الحق في التحكم بحياتهن في إطار الأسرة وخارجها
5- قدرة المرأة في التغيير الاجتماعي لخلق نظام اجتماعي واقتصادي اكثر عدلاً على الصعيدين الوطني والدولي.[24]

وعلى المستوى الوطني فأن هذا التعريف يخضع لضوابط ومحددات معينة إذ ان تمكين المرأة ينصرف الى ممارسة المرأة لحقوقها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها المقرة شرعاً ودستوراً دون انتقاص او تحيز ضدها.

ويعد مفهوم التمكين للمرأة حديثاً في اليمن فمنذ التسعينيات عندما أعلنت الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994 عن أهمية تمكين المرأة وتلاه المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995 الذي أكد ايضاً على أهمية تمكين المرأة وضرورة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الجانب الاقتصادي لتتمكن من أداء دورها الاقتصادي مع السياسات الاقتصادية فحسب بل يتضمن المساواة في الحصول على الموارد والتدريب والتأهيل والقدرة على الإختيار وحرية الرآي والتعبير والمشاركة في صنع واتخاذ القرار والجدير بالذكر ان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ومؤتمر بكين للمرأة عليهما بعض التحفظات والإنتقادات وخاصة ما يتصل بالموارد والنصوص التي لا تتطابق مع الشرع والدستور اليمني.

ومن هذا المنطلق أنشئت العديد من الأليات الوطنية التي تمكن من النهوض بالمرأة منها اليات تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واللجنة الوطنية للمرأة وإتحاد نساء اليمن ووزارة حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة منها منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة تم انشاء اللجنة بقرار

[24]- European / Institute / Gender / Equality
https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1102

مجلس الوزراء رقم (97) والذي قضى بإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996 كهيئة حكومية تعني بتمكين وتعزيز دور المرأة.

ثم أصبحت تعمل تحت المجلس الأعلى للمرأة والذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء والهدف هو ضمان مشاركة المرأة في كل مفاصل وهيئات الدولة تنفيذاً لمخرجات مؤتمر بكين العالمي لحقوق المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.[25]

أولا: التمكين السياسي:

يشير مصطلح التمكين السياسي للمرأة الى تقوية النساء في المجتمعات وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالا ومؤثراً في عملية صنع القرار، أي ان مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة على ارض الواقع من خلال تعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال إشراكها في نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية ايضاً لمواقع اتخاذ القرار في المجتمع ووضع السياسات[26] هذا وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة وذلك إعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان.[27]

كما يقصد أيضا بالتمكين السياسي مشاركة المرأة سياسياً ووصولها الى مراكز صنع القرار، أيضا هو عملية مركبة تتطلب بناء سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية تهدف جميعها للتغلب على اشكال عدم المساواة وتدعم ضمان تكافؤ الفرص للأفراد في إستخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية بالتحديد، ومن ثم يجب البدء في الحديث عن حقوق كل المواطنين بمن فيهم النساء، فمعركة الإصلاح والديموقراطية والحكم الجيد تبقى بالأساس معركة حقوق انسان، ويبقى التحدي الحقيقي هو عودة الأغلبية للحياة السياسية وهي معركة الرجال والنساء معاً، الا انه يجب ان يكون لدور المرأة في الحياة العامة السياسية الأولوية الفائقة لإن المجتمع لا يمكن ان يحقق أي تقدم يذكر الا اذا اتسعت دائرة المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين من دون تفرقة بين الرجل والمرأة.[28]

وعلية فقد أصبحت مسألة المشاركة السياسية للمرأة من القضايا الرئيسية المطروحة بقوة على الساحة اليمنية خصوصاً بعد الانتخابات النيابية في عام 2003، ووصول اعداد الناخبات الى أكثر من ثلاثة ملايين

---

[25] - اللجنة الوطنية للمرأة – أوراق عمل المؤتمر الوطني السادس للمرأة في اليمن – صنعاء – ابريل 2013

[26] - صابر بلوك – "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع" – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25 – العدد الثاني 2009

[27] - تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002 – "خلق فرص للأجيال القادمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي – ص 26

[28] - إبتسام الكتبي – "المرأة والتنمية السياسية: التمكين كمدخل" – يونيو 2008
https://araa.sa/index.php?view=article&id=2152:2014-07-20-01-15-12&lteemid=172&option=com_content

وأربع مائة ألف ناخبة بنسبة 43% من اجمالي الناخبين يوضح ذلك الجدول بالأسفل، وشعور جميع المؤيدين والمعارضين لأهمية إدماج المرأة بصورة كاملة في العمل السياسي وان صوت المرأة اليمنية أصبح يشكل رقماً صعباً ويمكنها ان تقلب الحسابات وتغير كفة الميزان او ترجحها لصالح هذا الطرف او ذاك، بالرغم من الطرح القائل ان المسألة ليست بهذه الخطورة، لإن المرأة لا تزال تابعة للرجل يوجهها كيفما شاء، ولا يجانب هذا الرأي الصواب كلياً، وقد شاهد الجميع بأم العين كيف وقفت الحركة النسوية مكتوفة الأيدي امام تجييش الرجال للنساء وشحنهن بسيارات النقل العامة لتوصيلهن الى مراكز الانتخابات لتقييد اسمائهن بغرض توفير الدعم وضمان فوز مرشحيهم من الرجال من هذا الحزب او ذاك، من هذه القبيلة او تلك، مستغلين جهل النساء واميتهن وضعف مكانتهن وعدم قدرتهن حتى على اتخاذ ابسط القرارات على المستوى الشخصي، ناهيك عن القرارات ذات الطبيعة العامة.[29]

جدول (1) يوضح نسبة مشاركة المرأة مقابل الرجال بإنتخابات عام 2003[30]

عدد المسجلين في انتخابات 2003			
ذكور	النسبة	إناث	النسبة
4.682.048	%58	3.415.114	%42
إجمالي عدد الناخبين: 8.097.162			

اهم المواثيق والإتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمرأة التى وقعتها اليمن:

جدول (2) الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن[31]

الاتفاقية	التأريخ
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	1987-09-29
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية	1987-02-09
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	1987-02-09
الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة	1984-05-30
الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري	1972-10-18
الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة	1987-02-09
إتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج	1987-02-09
إتفاقية حظر الإتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير	1989-04-06
الإلتزام بخطة عمل ومنهاج بكين	أيلول/سبتمبر 1995

مكانة المرأة فى هيكل الأحزاب الرئيسية لعام 2006[32]:

[29] - حورية مشهور – "التطور الديموقراطي في اليمن" – المؤسسة الدولية للديموقراطية والإنتخابات 2005 – ص 21
[30] - التقرير الوطني لحقوق الإنسان – صنعاء 2003
[31] - اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان - 2002

تضمنت وثائق مختلف الأحزاب نصوصاً مؤيدة لحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وقد انعكس ذلك بدرجات مختلفة في وجود المرأة في الهيئات القيادية لتلك الأحزاب، حيث تراوحت نسبتها ما بين (37%) في التجمع اليمني للإصلاح وبين (6%) في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحرب المؤتمر الشعبي العام.

جدول رقم (3) نسبة النساء الى الرجال المنتسبين الى الهيئات الحزبية القيادية المختلفة عام (2006)[33]

الحزب والفئة القيادية	عدد المنتسبين		
	نساء	رجال	نسبة النساء الى الرجال
1- المؤتمر الشعبي العام	1390	4401	31.6
اللجنة العامة	5	37	13.5
اللجنة الدائمة	89	886	10.0
الهيئات القيادية في المحافظات	66	198	33.3
الهيئات القيادية في المديريات	1230	3280	37.5
2- التجمع اليمني للإصلاح	161	436	36.9
الأمانة العامة	8	13	61.5
مجلس الشورى	13	150	8.7
الهيئات القيادية في المحافظات	140	273	51.3
الهيئات القيادية في المديريات	-	-	-
3- الحزب الاشتراكي اليمني	44	297	14.8
الحزب والفئة القيادية	عدد المنتسبين		
	نساء	رجال	نسبة النساء الى الرجال
المكتب السياسي	3	26	11.5
اللجنة المركزية	41	271	15.1
الهيئات العامة في المحافظات	-	-	-
الهيئات القيادية في المديريات	-	-	-
4- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	272	4552	6.0
الأمانة العامة	1	14	7.1
اللجنة المركزية	41	271	15.1
الهيئات القيادية في المحافظات	11	155	4.1
الهيئات القيادية في المديريات	252	4311	5.8
المستوى الأول	17	90	18.8
المستوى الثاني	151	1379	10.9
مستوى المحافظات	217	626	34.7
مستوى المديريات	1482	7591	19.5

[32]- اللجنة العليا للانتخابات - 2007

[33] - اللجنة العليا للإنتخابات - 2007

وكان من النساء في القيادات العليا للأحزاب الأربعة الرئيسية (168) عضوه قيادية مقابل (1469) عضواً قيادياً من الرجال بمعدل (11) امرأة مقابل (100) من الرجال، وهي نسبة لصالح الرجال بلا شك ولكنها تعتبر مرتفعة كثيراً بالقياس بتمثيل المرأة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية للدولة.

وكانت اعلى نسبة مشاركة في المستوى الأول في التجمع اليمني للإصلاح بنسبة (6) نساء مقابل (10) من الرجال اما في المستوى الثاني فكان التفاوت اقل لدى الحزب الإشتراكي (15) امرأة مقابل (100) رجل.

وتراوحت نسبة التكافؤ بين النساء والرجال في المستويات القيادية المختلفة لإجمالي الأحزاب بين (35%) في المحافظات وهي اعلى نسبة و (11%) على المستوى الثاني والمستوى الأول (19%) وجميع النسب تتجاوز تمثيل المرأة في المجال التشريعي والتنفيذي والمحلي[34].

المرأة في السلطة القضائية:

تدل المؤشرات الرسمية لمستوى حضور المرأة في السلطة القضائية على هيمنة الذكور في هذا المجال الحيوي بشقية (القيادات العامة والمحاكم)

جدول رقم (4) مستوى تمثيل الإناث الى الرجال في النيابة العامة عام (2006)[35]

المركز القيادي	الأناث		الذكور		نسبة الإناث الى الذكور
	عدد	%	عدد	%	
النائب العام	-	-	1	0	-
المحامي العام	1	1.2	29	3.0	3.4
رئيس نيابة عامة (أ)	-	-	39	4.1	-
رئيس نيابة عامة (ب)	19	22.4	46	4.8	41.3
مساعد نيابة عامة (أ)	25	29.4	263	27.6	9.5
مساعد نيابة عامة (ب)	8	9.4	339	35.6	2.4
وكيل نيابة عامة (أ)	23	27.1	76	8.0	30.3
وكيل نيابة عامة (ب)	9	10.6	160	16.8	5.6
المجموع	85	100	935	100	8.9

[34] - اللجنة الوطنية للمرأة – 2007 – ص 27

[35] - بيانات معدة للجنة الوطنية للمرأة – 2007 الخدمة المدنية والتأمينات

يتضح من الجدول السابق ان عدد الإناث العاملات في قيادة السلك القضائي (النيابة العامة) عام 2006 بلغ (85) قاضية مقابل (953) قاضياً من الرجال وهو ما يعادل (9) قاضيات مقابل كل (100) قاض من الذكور.

وان اهم المراكز القيادية في القضاء التي تتولاها المرأة كانت مساعد نيابة عامة (أ و ب) التي كان فيها ما يزيد عن ثلث العاملات في قيادة السلك القضائي (39%) تقريباً وبنفس النسبة تقريباً لوكلاء نيابة عامة.

ورغم وجود حواجز قانونية تمنع التحاق النساء في سلك القضاء وفي المعهد المؤهل للقضاة الا ان اعداد المنتسبات لهذه المهنة لا يزال محدوداً ويعزى ذلك لعدم التحاق النساء في معهد القضاء الذي يقوم بالتأهيل لهذه المهنة والذي ظلت ابوابة مغلقة امامها حتى (2005-2006) الذي بداء فيه القبول ولو بأعداد رمزية.

جدول رقم (5) عدد النساء الملتحقات بمعهد القضاء

السنة الدراسية	عدد النساء الملتحقات بمعهد القضاء
2006-2005	4
2007-2006	5
2008-2007	3

رغم محدودية اعداد الملتحقات من النساء في المعهد العالي للقضاء الا انها متذبذبة ومعرضة للتوقف اذا لم يتم دراسة أسباب عدم التوسع في القبول وتراجع اعداد الملتحقات بالذات في عامي (2007 – 2008) وعمل المعالجات اللازمة لذلك من ضمنها دعم الملتحقات فيه.

اما عدد القاضيات العاملات في المحاكم عام (2006) فقد بلغ (76) قاضية مقابل (1131) قاضياً من الذكور بنسبة تفاوت تبلغ (6.7%) وبما يعادل (7) قاضيات مقابل كل (100) قاض وهو مؤشر متدن يتطلب إتاحة فرص أكثر للمرأة في هذا المجال الهام.[36]

المرأة في السلك الدبلوماسي:

ظلت مشاركة المرأة في المهن الدبلوماسية محدودة جداً خلال مدة من الزمن الا انها تمكنت من الوصول مؤخراً الى اعلى الوظائف الدبلوماسية ولو بأعداد محدودة.

[36] - الجهاز المركزي للإحصاء - 2007

جدول رقم (6) مستوى تمثيل الإناث الى الرجال في الوظائف الدبلوماسية عام (2006)[37]

الوظائف	الذكور		الإناث		نسبة الذكور الى الإناث
	عدد	%	عدد	%	
سفير	166	19.9	2	4.8	1.7
وزير مفوض	106	18.2	3	7.1	2.8
مستشار	112	19.2	9	21.4	8.0
سكرتير أول	115	19.8	9	21.4	7.8
سكرتير ثاني	27	4.6	2	4.8	7.4
سكرتير ثالث	73	12.5	11	26.2	15.1
ملحق دبلوماسي	33	5.7	6	14.3	18.2
المجموع	582	100	42	100	7.2

يتضح من الجدول وجود فجوة كبيرة بين الرجال والنساء العاملات في السلك الدبلوماسي وبالذات في الوظائف العليا التي يرتفع فينها التفاوت بشكل حاد.

والملاحظ ان بيانات النساء عام (2007) في المجال الدبلوماسي قد حدثت فيها زيادة في عدد المشتغلات في هذا المجال.

جدول رقم (7) نسبة الإناث المشتغلات في المجال الدبلوماسي الى الرجال للسنوات (2004-2007)[38]

السنة	الإناث	الذكور	نسبة الإناث الى الذكور
2004	37	566	6.5
2005	31	539	5.8
2006	31	539	5.8
2007	42	582	7.2

نجد من الجدول السابق مايلي:

زيادة تفاوت بين عدد النساء مقابل الرجال عام 2005 – 2006 بالمقارنة مع عام 2004 فبعد ان كانت النسبة (7) اناث مقابل كل (100) من الرجال العاملين في الوظائف الدبلوماسية عام 2004 انخفضت الى (6) اناث عام 2006 – 2006 اما عام 2007 فظلت تقريباً كما كانت عام 2004[39].

معوقات تطور مشاركة المرأة السياسية فى السلطة وصنع القرار:

[37] - بيانات خاصة باللجنة الوطنية للمرأة – 2006 وزارة الخدمة المدنية
[38] - المصدر السابق
[39] - الجهاز المركزي للإحصاء – "تقارير النساء والرجال – الطبعة الأولى - صنعاء 2007

بالرغم من حدوث بعض التحسن الطفيف في مجال مشاركة المرأة السياسية وفي قيادة السلطة واتخاذ القرار الا انها لا تعدو كونها بدايات لمشوار طويل يجب ان تضطلع بدعمة كافة الأطراف السياسية الفاعلة في الدولة لتطوير وتنمية المشاركة السياسية والإقتصادية للمرأة حيث لا تزال تعترض مسيرتها الكثير من المعوقات نذكر منها:

1- **البيئة الاجتماعية** غير المساندة لتمكين المرأة في المشاركة السياسية والإقتصادية نظراً للخلط القائم لدى معظم الأفراد بمن فيهم معظم النساء بين ما هو تقليد متوارث وبين ما هو شرعي وديني.
2- **تدني مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية** في صفوف النساء حيث قلل انتشار الوعي لدى المرأة عموماً والريفية خصوصاً بأهمية دورها في الحياة العامة والحياة السياسية القائمة في البلاد.
3- **غياب الإلتزام القانوني** او الإلتزام التوافقي بوضع نسبة للمرأة كحد ادني لا يجب النزول عنه في كافة أوجه الحياة بدءا بمقاعد مجلس النواب والمناصب القيادية العليا في الدولة وفي المستويات القيادية العليا للأحزاب ووصولا الى الهياكل الدنيا في المؤسسات والتنظيمات الحزبية.
4- **عدم إلتزام الأجهزة الحكومية بالسياسات المقرة لتمكين المرأة** وغياب بعد النوع الاجتماعي في العديد من الأنشطة والممارسات التخطيطية والتنفيذية والرقابية والتقييمية والقضائية إضافة الى الجاني السياسي الذي لا يزال معظم العاملين فيه يعتبرون المرأة فيه مجرد ديكور لتحسين صورة الأحزاب.
5- **ضعف المنظمات المحلية الداعمة للنهوض بالمرأة** وعدم تمكينها من تشكيل أداة ضاغطة للحصول على الحقوق القانونية للمرأة كما ان تلك المنظمات لم تتمكن من تمييز اجندتها الخاصة في مجال تنمية المرأة عن الأجندة الخارجية التي لا تحظى بثقة الرآي العام المحلي.
6- **ضعف الدعم الحكومي لأنشطة النهوض بالمرأة** بما يوازي أهميتها في التنمية
7- **تخوف أوساط عديدة من استخدام القوى الدولية المهيمنة** لبعض قضايا النوع الاجتماعي كمجال للتفكك الأسري ولخلق صراع داخلي ولزيادة تدخلها في الشأن السياسي مما قلل الحماس لدى تلك الأوساط للنشاط في مجال حقوق المرأة بل والتعامل الحذر مع كل نشاط يخص النوع الاجتماعي.
8- **ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي** عموماً والمأجور خصوصاً عزز تبعيتها اقتصاديا للرجل وجعلها أداة توجه بحسب مشيئته ورغبته.

كما ان تدني المستوى المعيشي للأسرة اليمنية وضعف الخدمة المقدمة لها جعلها لا تجد الوقت الكافي للمشاركة في الحياة السياسية بل ايضاً قتل لديها طموح الترقي والوصول الى المواقع العليا لدى الكثير منهن[40].

المرأة ودورها في الحوار الوطني الشامل:

كانت تجربة الحوار الوطني في اليمن تجربة فريدة في المنطقة حيث تمكن اليمنيون من نبذ خلافاتهم والجلوس على طاولة حوار واحدة على مدار عشرة أشهر نوقشت خلالها كل قضايا الوطن الشائكة، وكان لهذه التجربة أثار بارزه في الإنتصاف للمرأة اليمنية، حيث نصت الألية التنفيذية للمبادرة الخليجية على ضرورة إشراك المرأة كمكون مجتمعي هام في مؤتمر الحوار الوطني، وهو ما قامت به اللجنة الفنية التي اعدت لمؤتمر الحوار الوطني، حيث فرضت على الأحزاب والقوى السياسية المشاركة كوتا للمرأة لا تقل عن 30% من عدد ممثليها في المؤتمر، بالإضافة الى تمثيل خاص للمرأة المستقلة بـ 40 عضو حيث وصل عدد النساء المشاركات إجمالاً الى 30% من قوام اعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل والبالغ عددهم 565 عضو.[41]

إنعكاسات الحرب على الوضع السياسي للمرأة:

كان لتحديات سوق العمل المدفوعة بالنزاع آثار متعددة الأوجه على النساء وتشير الأبحاث إلى أنه في البداية أثرت الحرب على النساء في القوى العاملة أكثر من الرجال ففي عام 2015 انخفضت عمالة الذكور بنسبة 11% بينما انخفضت عمالة الإناث بنسبة 28%.

وتتفاوت هذه الأرقام على الصعيد المحلي فبينما انخفضت عمالة النساء في صنعاء بنسبة 43%، بسبب تضرر القطاع الخاص بشدة ارتفع فعلاً عدد النساء العاملات في عدن بنسبة 11%.

وفي عام 2015، كانت الشركات المملوكة للنساء أكثر تضرراً من الشركات المملوكة للذكور بالرغم من أن عدد الشركات المتضررة فعلاً أقل بكثير حيث أنها كانت تمثل 4% فقط من جميع الشركات قبل النزاع.

في حين أن 26% من الشركات في قطاعات التجارة والخدمات والصناعة قد أغلقت بحلول عام 2015 وقد ارتفع هذا المعدل إلى 42% بين الشركات المملوكة للنساء وعادة بسبب الأضرار المادية إضافة لفقدان

[40] - المجلس الأعلى للمرأة - تقرير عن وضع المرأة في اليمن - 2007
[41] - د. نهال العولقي – "دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية" التحديات والمنجزات – بيروت يوليو/تموز 2015

رأس المال ونقص الكهرباء والوقود ووجدت صاحبات المشاريع صعوبة أكبر من نظرائهن الذكور في الوصول إلى الحسابات المصرفية بالدولار وذلك وفقاً لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[42]

ومع تواصل الحرب أدى النزاع المطول إلى بعض الزيادات في عمالة النساء فقد أدى القتال إلى ارتفاع كبير في عدد الأسر التي تقودها النساء لفقد كثير من الرجال دخلهم بسبب النزاع وفي بعض الحالات أصبحت المرأة هي المعيل.

كما قادت الحاجة المادية عدداً متزايداً من النساء إلى بدء مشروعات جديدة غالباً ما تكون أعمالا منزلية مثل إنتاج الطعام في المنزل لبيعه أو بيع الملابس والإكسسوارات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

ولقد تمكن أولئك الذين أسسوا مشاريع ناجحة من دعم أقاربهم بدخلهم، كما استلمت بعض الأرامل الشركات التي كانت مملوكة من قبل أزواجهن المتوفين.

لقد فتحت الحرب مهنا جديدة أمام النساء وقد دفع تدفق التمويل الإنساني لليمن إلى التوظيف في قطاع المساعدات الإنسانية ووفقاً لدراسة أجريت عام 2018 فمن المرجح أن تعمل النساء في المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر من الرجال.

كما شاركت النساء في توزيع المساعدات الإنسانية وتسهيل الوصول إلى الخدمات وإدارة المشاريع المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز النظافة فضلاً عن توفير الدعم النفسي والتدريب الموجه نحو سبل العيش والتوعية بشأن الصحة والتعليم.

ودخلت النساء أثناء النزاع إلى المهن التي كانت مغلقة أمامهن نظراً للقيود الثقافية مثل العمل كنادلة أو بائعة تجزئة بالرغم من التباين المناطقي لذلك حتى داخل المحافظات.[43]

مؤتمر الحوار في العلاقات السياسية للمرأة:

كان مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن مؤتمراً تأسيسياً بامتياز حيث تضمنت مخرجاته مقررات تؤسس للدولة اليمنية الجديدة في شكلها الاتحادي ذات النظام الجمهوري الديمقراطي القائم على المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. وقد تضمنت مقررات المؤتمر التوجيه بتشكيل لجنة لصياغة دستور الدولة الجديد تتكون من 17 عضو وفق معايير محددة من أهمها أن تكون المرأة ممثلة في لجنة صياغة الدستور.

---

[42] - د. فوزية العمار، هانا باتشيت – "تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء" – مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية – يوليو2019
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7723

[43] - المصدر السابق

وتنفيذا لذلك صدر قرار جمهوري بتاريخ 18 مارس 2014 قضى بتشكيل لجنة صياغة الدستور وتسميةً أعضائها، ومن بين 17 عضو تم ترشيح أربع نساء يمنيات لتمثيل المرأة اليمنية في هذا العمل السياسي الكبير وهنا يمكن إبداء الملاحظات التالية[44]

1- لأول مرة في تأريخ اليمن الحديث تشارك المرأة اليمنية في إعداد دستور البلاد
2- وصلت نسبة تمثيل المرأة في لجنة صياغة الدستور ما يقارب 24%من قوام اللجنة
3- تم اختيار إمراتين من قائمة النساء المستقلات وامرأتين من نساء الأحزاب والتنظيمات السياسية
4- تمكنت النساء من الحصول على ثقة الأعضاء وكلفت إحداهن بشغل مهمة نائبة رئيس اللجنة لتكون ممثلة النساء في هيئة رئاسة اللجنة وشريكة في إدارة عملها.
5- النساء الممثلات للمرأة اليمنية في اللجنة قدمن من مشارب علمية متنوعة ومجالات تخصصية مختلفة، الشيء الذي أحدث قدراً كبيراً من التكامل في العمل.

الصعوبات والتحديات التي واجهتها النساء في لجنة صياغة الدستور:

1- غياب القناعة التامة لدى معظم الأعضاء بحق المرأة في المكاسب التي حققتها في مؤتمر الحوار الوطني وعدم اعترافهم لها بتلك الحقوق وال سيما المشاركة السياسية للمرأة وكوتا المرأة وتجريم زواج القاصرات والمساواة الكاملة بينها وبين الرجل، واعتبار الإنجاب وظيفة اجتماعية وغير ذلك من حقوق..
2- تأخير النقاش في الحقوق المقررة للمرأة والبحث عن الصيغ الدستورية الملائمة لترجمة تلك الحقوق وخاصة في موضوع الكوتا.
3- انتماء معظم أعضاء اللجنة من الرجال لمدارس فكرية دينية وتقليدية مما أسهم في انحسار المناصرة لقضايا المرأة داخل اللجنة وضعفها.
4- عدم الثقة بالمرأة وقدرتها على العمل والإبداع وخاصة في المجال السياسي.
5- استهزاء بعض الأعضاء بكوتا المرأة واعتباره إجراء تمييزي ينافي ثقافة المجتمع اليمني، تعمل المنظمات الدولية على فرضه.
6- التأثير السلبي للصراع السياسي المحتدم حول السلطة والثروة والنفوذ على قضايا المرأة وحقوقها.
7- الوضع الأمني المضطرب وانعكاساته على نفسية النساء وصلابتهن في العمل على دسترة حقوقهن وتكريسها.

[44]- د. نهال ناجي العولقي "ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية في إطار الاجتماع التشاوري حول النساء في السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" – بيروت يوليو2015

أداء النساء الممثلات في لجنة صياغة الدستور[45]:

اتسم أداء النساء المشاركات في لجنة صياغة الدستور بالإيجابية عموماً رغم الصعوبات والتحديات المذكورة أعاله، وأهم ما ميز هذا الأداء ما يلي:

1- الإيمان الكامل بما تحقق للفتاة والمرأة اليمنية من حقوق وامتيازات في مؤتمر الحوار الوطني.
2- الإحساس العالي بالمسؤولية إزاء قضايا المرأة اليمنية والحرص على تمثيلها بما يليق بمكانتها في المجتمع ودورها النضالي الكبير.
3- إخراج قضايا المرأة عن دائرة الصراع السياسي واعتبارها قضايا وطنية سامية.
4- التشبيك القوي فيما بين النساء الأربع المشاركات في اللجنة وتوزيع الأدوار فيما بينهن بشكل تكاملي.
5- الصبر والإلحاح على دسترة كل الحقوق والامتيازات المقررة للمرأة في مؤتمر الحوار الوطني.
6- الجلد واحتمال المواقف المضادة والألفاظ المسيئة للمرأة والمقللة من شأنها.

اهم منجزات المرأة في لجنة صياغة الدستور[46]:

تمكنت لجنة صياغة الدستور من أن تترجم الكثير من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى أحكام دستورية ذات حجية ومناعة، وكان للمرأة اليمنية نصيب وافر من تلك الأحكام، حيث لم يخل باب ولا فصل في مسودة الدستور من حكم واحد على الأقل لصالح المرأة.

ولما كان حصر تلك الأحكام من الصعوبة بمكان، فإننا سنشير إلى أهمها وبحسب الترتيب الوارد في مسودة الدستور على النحو الآتي

أولاً: في الأسس السياسية: المادة (14) البند (4) ينص على " تراعي الأحزاب تمثيل المرأة والشباب في هيئاتها القيادية"

ثانياً: المادة (76) وتقضي بالآتي: "تفعيلاً لمبدأ المواطنة المتساوية تعمل الدولة من خلال سن تشريعات واتخاذ إجراءات لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة للنساء بما يضمن الوصول الى نسبة لا تقل عن 30% في مختلف السلطات والهيئات"

ثالثاً: الحقوق والحريات المادة (75) والتي تقضي بأن "الناس متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز بسبب الجنس او اللون او العرق او الأصل او الدين او المذهب او المعتقد او

[45]- د نهال العولقي "ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية" بيروت – يوليو 2015
[46] - المصدر السابق

الرآي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي او الإعاقة او الانتماء السياسي او الجغرافي او الوظيفة او المولد او أي اعتبارات أخرى".

رابعاً: المادة (87) وتنص على مايلي: "يحدد سن ادنى للزواج بـ 18 عاما

خامساً: المادة (128) وتقضي بأن

1- "للمرأة كافة الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية دون تمييز، وتلتزم الدولة بتمكينها من ممارسة كافة حقوق المواطنة المتساوية وحمايتها من اشكال العنف وكافة الممارسات اللاإنسانية وتمكينها من التوفيق بين الواجبات الأسرية ومتطلبات عملها وإصدار التشريعات المحققة لذلك"

2- "يحدد القانون للمرأة إجازة وضع وإجازة أمومة"

سادساً: المادة (129) وتقضي بأن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية"

سابعاً: الهيئات المستقلة والمجالس المتخصصة: تنص المادة (283) على ان تكون الهيئات المستقلة من عدد مناسب من الأعضاء من مختلف الأقاليم ويشترط في عضويتهم توافر معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلالية وينتخبهم مجلس الإتحاد بأغلبية لا تقل عن ثلثي اعضائه ويراعى تمثيل المرأة في عضويتها وينضم القانون إجراءات الإنتخاب والتعيين.

ثامناً: القوات المسلحة والشرطة والمخابرات العامة: جاء في المادة (314) مايلي: "تمكين وتوسيع مشاركة المرأة في العمل في مجالات القوات المسلحة والشرطة والمخابرات العامة على ان ينضم ذلك بقانون.

تاسعاً: الإدارة العامة: تقضي المادة (349) البند (4) بما يلي: "المساواة بين المواطنين نساء ورجال في فرص الحصول على الوظيفة العامة وبما يكفل استيعاب فئات ومكونات المجتمع."

عاشراً: الأحكام الانتقالية: جاء في المادة (422) من مسودة الدستور مايلي: "ينص قانون الانتخابات على تدابير تؤدي الى تمثيل المرأة والشباب في السلطة التشريعية وفقاً لأحكام هذا الدستور"

ثانياً التمكين الإقتصادي:

ويقصد هنا تمكين المرأة في مختلف الجوانب الاقتصادية ويعد توسيع الفرص الاقتصادية امام المرأة امراً مهما وعاملاً حاسماً في تمكين المرأة بشكل عام وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعد القرارات الوطنية وأيضا الدولية بما فيها الأممية امراً هاما لتوضيح دور المرأة في الاقتصاد إضافة الى اعترافها بأن تمكين المرأة اقتصاديا يخلق فوائد اجتماعية على المدى الطويل.[47]

وقد جاء حق العمل في الدستور اليمني في مادته رقم (29) للعام 1994

"العمل حق وشرف وضرورة لتطوير المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين الا بمقتضى قانون لأداء خدمة عامة بمقابل اجر عادل، وينظم القانون العمل النقابي والمهني والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل"[48]

ولقد استفادت المرأة اليمنية من بعض الأليات والفرص التي قدمت اليها في مجال التمكين الاقتصادي من قبل عدد من المنظمات المحلية وكذا الدولية وعلى الرغم من وجود بعض اليات تمكين المرأة اقتصاديا الا انها اجمالاً تعد محدودة فبالرغم من ان النساء النشيطات اقتصاديا تصل نسبتهن الى 50% من سن 15 سنه فأكثر فإن مشاركتهن في سوق العمل لا يتعدى 23% - 17% ومن هذه النسبة تتركز في قطاع خدمات التعليم والصحة وهي الوظائف المقبولة اجتماعيا اما بقية القطاعات فالنسبة مازالت ضئيلة جداً وتتركز في الوظائف الدنيا والمتوسطة بينما الرجال يتبؤون المراكز القيادية العليا.

وفي القطاع الخاص تشكل نسبة النساء رقماً ضئيلا جدا لا يكاد يذكر ويقتصر على الوظائف الدنيا مثل السكرتارية والعاملات حتى لو كانت المرأة تحمل مؤهلات عالية.

والجدول هنا يوضح نسبة النساء وفقاً للمهنة[49]:

جدول رقم (8) يوضح نسبة مشاركة المرأة وفق طبيعة العمل المهني

طبيعة العمل (المهنة)	النسبة المئوية
قطاع التعليم	%28.46
الإدارة العامة	%16.76
الصناعات التحويلية	%16.07
الصحة والعمل الاجتماعي	%9
الزراعة (موظفات)	%7.7
التجارة	%6.5
الإدارة العليا القضاء والتشريع	%1
الزراعة (مزارعات)	%91
الحرف	%2.3

[47] - التمكين الاقتصادي للمرأة – هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية

[48] - الدستور اليمني – المادة رقم (29) – لعام 1994

[49] - اللجنة الوطنية للمرأة – 2009 – ص (49،50)

ومن الجدول يتضح ان المشوار مازال طويلا امام المرأة رغم السياسات التي تستهدف اشراكها في العمل الاقتصادي. المرأة الريفية تكاد تقضي ثلاثة ارباع وقتها في العمل الذي تبذله والذي يشكل محور حياتها ولكن من وجهة نظر كثيرين هو غير معترف به لا من الأسرة ولا من المجتمع ولا من الدولة لأنه لا يدخل ضمن الناتج القومي وهو عمل غير مدفوع الأجر اساساً لأن المرأة عادة تعمل في أملاك الأسرة واي مردود مادي من وراء منتجات زراعية وحيوانية يذهب الى جيوب رجال الأسرة وفقاً للأعراف الاجتماعية، ناهيك عن ان المرأة لا تتمتع بحيازة ملكية من أي نوع وان أعطيت لها الأموال التي لا جدوى منها ويكون رجال الأسرة في غنى عنها.[50]

وبالتالي فرص وصول المرأة للموارد والتحكم بها قليلة، لذا فأن مشاركتها في صنع القرار سواء داخل البيت او في إطار المجتمع قليلة وغير مؤثرة وعليه فإن استراتيجية المرأة العاطلة عن العمل والمرأة العاملة بحاجة الى موارد مالية وقرارات سياسية حتى ترى النور.

إنعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة:

اثرت الحرب تأثيراً كبيرا في تغيير الأدوار الاقتصادية التي كانت تؤديها المرأة قبل الحرب، فقد اسفرت عن مقتل الاف الأشخاص عامة، وخاصة الذكور الذين شكلوا (80%) من الوفيات الناجمة عن الحرب، والتي تركزت بشكل رئيسي بين وفيات الشباب او ارباب الأسر والمنتجين فيها،[51]

إضافة الى تعرض الاف الأشخاص للإصابات والإعاقات المختلفة، والتي تجعل من الصعب على بعضهم العودة للمشاركة في سوق العمل، وكذلك تعرض المئات للإختطاف والإعتقال والأسر، وبالمحصلة فقدت كثير من الأسر مُعيلها من الذكور، لتصبح المرأة اليمنية المُعيل الأساسي للأسرة، ولتواجه أعباء إضافية جديدة تفرض عليها ان تتحمل ليس كل المسؤوليات المنوطة بها فحسب، بل والتفكير بشتى الوسائل كي تؤمن قوت من تعوله، في ظل غلاء يلتهم كل مردود، ومما يزيد الوضع سوءاً هو فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم بسبب تدمير وتخريب مواقع العمل وتسريح الألاف من وظائفهم بسبب إغلاق المصانع والمنشآت نتيجة هذه الحرب، الأم الذي أوقع الأسرة اليمنية في شباك الفقر والعوز.[52]

لقد أدت الحرب الراهنة الى فقدان كثير من النساء لأعمالهن وتحديداً في القطاع الخاص الذي اغلق ابوابه نتيجة الضربات الجوية والإقتتال الداخلي واعمال العنف الذي طالته وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من منشآته.

---

[50] - المصدر السابق

[51] - مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – حصر حصيلة القتلى بناءً على معلومات من منظمات إغاثة ومنشأت طبية في البلاد وتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوتشا - (خطة الإستجابة الإنسانية لليمن) فبراير 2017م

[52] - المرصد اليمني لحقوق الإنسان – اعداد/ مريم الجوفي – (آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام) 2015-2017 – صـ 27

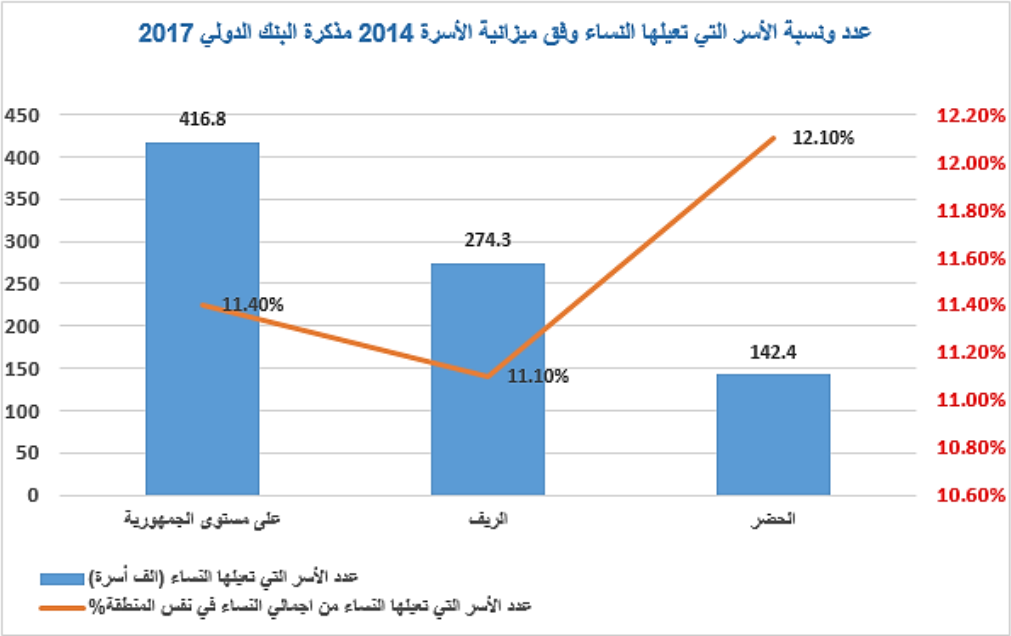

شكل رقم (4) البنك الدولي مذكرة عن الفقر في اليمن يونيو / حزيران 2017[53]

لقد أدت الحرب الى حرمان الكثير من العاملات في الزراعة من عملهن ما جعل أولئك النساء أكثر عرضة للمعاناة الناجمة عن هذه الظروف، وكانت هذه المعاناة أكبر في المناطق الساخنة التي يحتدم فيها الإقتتال والضربات الجوية، مانتج عنه صعوبة في التنقل بالنسبة للنساء بين أماكن سكنهن وأماكن عملهن، وخطورة الموت التي طالت العاملين/ـات والتي دفعت باهظاً ثمنها نساء كثيرات

ومع تراجع فرص العمل لكل من النساء والرجال عامةً نتيجة تدمير البنية التحتية وتوقف العديد منها والحصار الاقتصادي وغيرة ارتفعت معدلات البطالة لتصل الى نحو (60%) في صفوف الشباب والنساء.[54]

لقد أدى ارتفاع نسب الفقر وتراجع مستوى الدخل بشكل لم يسبق له مثيل، الى انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد، وأدى أيضا ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة الريال اليمني بفعل الحرب والحصار الاقتصادي الجائر على اليمن ونقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء، وهروب رأس المال الى خارج البلاد الى ضعف القوة الشرائية، مما جعل النساء أكثر عرضة للفقر والمعاناة الناجمة عن هذه الظروف، ودفع بالنساء لقبول اعمال بأجور منخفضة وشروط مجحفة.

المسؤولة اليمنية في الإتحاد الدولي لنقابات العمال رضا قرحش ترى ان أحد اهم أسباب الضعف الاقتصادي والتنموي في اليمن هو التدني والضعف الشديد لإنتاجية المرأة على كل المستويات.[55]

[53] - صندوق الأمم المتحدة للسكان – الجهاز المركزي للإحصاء – النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية 2018 ص 185
[54] - تقرير البنك الدولي https://www.albaath-as-party.org/articles.php?id=392

ثالثاً: التمكين الاجتماعي:

تمكين المرأة يعني تمكين المجتمع بأكمله فالتعليم من أعمدة نهضة الأمم وتقدمها وتطورها وهو من وسائل استقرار الأسر والحفاظ على الثقافات والتعليم من أعظم وسائل تحقيق إنسانية المرأة وتمكينها لإداء دورها في خدمة الوطن والمجتمع.

والتمكين الاجتماعي هو تمكين المرأة من خلال تعليمها وتدريبها حيث يشكل التعليم جانباً اساسياً من جوانب تمكين المرأة والنهوض بها في شتى المجالات إذ جاء في الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان ان تعليم المرأة يعتبر حقاً مشروعا ويعتبر أحد الحقوق الإنسانية التي نصت عليها كافة الإتفاقيات الدولية.

كما نص الدستور في مادته رقم (54) والتي تنص "التعليم حق للمواطنين جميعا تكفله الدولة وفقا للقانون وذلك من خلال إنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي كما وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني كما وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحمية من الإنحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات"

"التعليم الأساسي تعليم عام موجه لجميع التلاميذ كما ان حق التعليم مكفول في الجمهورية اليمنية ومدته 9 سنوات وهو الزامي وهو حق عام لجميع المواطنين وواجب على الدولة ان تكفله لهم"[56]

ورغم هذه الجهود الا انه مازال حظ الإناث في التعليم بمستوى متدني ويرجع ذلك لعدة عوامل منها اجتماعية، اسرية، ثقافية، ومؤسساتية بالدرجة الأولى وبالتالي يرجع على مستوى التمكين الاجتماعي.

فالمرأة الريفية مثلاً تعاني من تحديات كثيرة منها الأمية وانعدام الخدمات كوجود مدرسة خاصة بالبنات ومراكز صحية وان وجدت فأنها تكون بعيدة عن مراكز التجمعات السكانية، الأمر الذي لا يحبذه أولياء الأمور مما يؤدي الى تسرب البنات من التعليم في سن مبكر فضلاً عن تدني المستوى المعيشي للأسر في الأرياف الذي يترتب عليه تفضيل تعليم الذكور على الأناث على اعتبار انه تعليم البنات لا جدوى منه، حيث تشكل نسبة الأمية عند النساء في اليمن بـ 73.7% وهذا ما يدل على تدني المستوى التعليمي والثقافي والعرفي وهبوط مستوى المهارات الفنية والتقنية.[57]

أي ان تدني مستوى التعليم للمرأة أضعف تمكينها الاجتماعي مما أدى الى ضعف مشاركتها السياسية.

إنعكاسات الحرب على الوضع الاجتماعي للمرأة:

---

[55] - رضا قرحش – الإتحاد الدولي لنقابات العمال

[56] - الحق في التعليم – قانون التربية والتعليم رقم (35) لعام 1992

[57] - أ.د سمير الشميري – المرأة في زمن العولمة – صنعاء 2008/740 الطبعة الأولى 2009 ص 56

انعكست الأوضاع الأمنية والإقتصادية بشكل أساسي على الوضع الاجتماعي للمرأة اليمنية، وأدت الى خسائر كبيرة في الأرواح (الرجال) الى ارتفاع اعداد الأرامل ليرتفع معها اعداد النساء اللاتي يعلن اسرهن، مما أدى الى تغيير الأدوار الاجتماعية والإقتصادية للمرأة في البيت والمجتمع.

كما ان هناك تأثيرات عميقة خلفتها الحرب واثرت بشكل مباشر على التماسك الاجتماعي بين افراد المجتمع عامة، وطالت تداعياتها العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة على الوجه الأخص، هو تحول المرأة الى ضحية للصراعات السياسية والمذهبية وغيرها، وارتفعت معدلات الطلاق خلال الحرب الراهنة نتيجة اختلاف الزوجين في الآراء والإنتماءات السياسية والأزمات المادية والنفسية، وما زاد من معاناة الأسرة اليمنية ضراوة هو النزوح الى أماكن أخرى، كالمخيمات وغيرها من الأماكن التي لجاء اليها النازحون/ـات

والتي تفتقر الى الخصوصية والاستقلالية، مما أدى الى تفكك كثير من الأسر وزيادة معدلات العنف داخل الأسرة، فالتمييز والتهديد والضرب كانا يمارسان بنسب عالية داخل الأسرة، كما أدت الحرب الى تراجع في الخدمات الأساسية كماً ونوعاً في كل انحاء البلاد، كالتعليم على سبيل المثال، الأمر الذي أدى ويؤدي بالضرورة الى زيادة نسبة الأمية عند الأناث بالإضافة الى زيادة تسرب الفتيات من التعليم بسبب الظروف المادية وانقطاع المرتبات، او بسبب عدم استطاعتهن الانتظام في التعليم نتيجة تعرض مدارسهن للتدمير والتخريب، او انها أصبحت مقراً للنازحين، او بسبب نزوحهن مع افراد اسرهن الى مناطق أخرى تبدلت معها كلياً ظروف حياتهن، واولوياتهن الاجتماعية فزادت حالات الزواج المبكر بنسبة (66%) من الفتيات،[58]

وفي دراسة حديثة لإتحاد نساء اليمن وصلت نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغهن سن 16 سنه تصل الى حوالي (44%) من اجمالي نساء العينة، وان حوالي واحدة من كل ثلاث نساء في الفئة العمرية من (25-29) قد تزوجت قبل بلوغ سن (16) سنه.[59]

رابعاً: المعوقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تواجه المرأة اليمنية:

تمثل مواكبة المرأة اليمنية لمسار التغيير الحاصل إنعكاساً لدورها وفعاليتها في مختلف الميادين سواء عندما يتعلق الأمر بالمدرسة او الأسرة اة العمل او الحياة السياسية حيث ان اداء المرأة اليمنية

[58] - مسح الزواج المبكر – مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع منظمة اليونيسف – 2016 ص16

[59] - دراسة المعارف والإتجاهات لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في المحافظات (إب، حضرموت، الحديدة، أبين، لحج) إعداد/ صبرية الثور، طارق الكبسي – الفصل الثالث: أنماط ومحددات العنف (الزواج المبكر) – ديسمبر 2013م

وتأثيرها في عملية التغيير يقاس بالدور الذي تلعبة السياسات العامه للدولة الا ان هناك مجموعة من العقبات تحول دون ان تحقق المرأة اليمنية اهدافها في الحياة السياسية ومن هذه العقبات مايلي:

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

تعرف المعوقات السياسية على انها مجموعة من العوائق التي تتصل بالجانب السياسي والتي ترتبط بالفكر والفعل والنية والممارسة ومن تلك المعوقات مايلي:

- ان ما تتضمنه قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الجنسية وغيرها من إصلاحات ترمي الى مواكبة التطور في مجال تمكين المرأة، غير ان هذه التشريعات لا ترقى الى المستوى المطلوب إضافة الى عدم قيام الأحزاب السياسية بدورها في التجنيد والتنشئة السياسية وكل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على المشاركة السياسية للمرأة[60]
- كما ان الولاءات الشخصية والقبلية تلعب دوراً حاسماً في عملية صنع القرار ايضاً ممارسة القيادات لسلطتها استناداً لهذه الولاءات على اعتبار ان الدولة هي قبيلة كبيرة وهذا مايجعل بقية المواطنين يتهربون من الإقتراب من السلطة.
- إن دور الحكومات لا يزال ضعيفاً في ايصال المرأة اليمنية الى السلطة التشريعية حيث وانها تعاني من عدم اقرار سياسات خاصة بإدماج النساء وترقية مشاركتهم في الحياة السياسية.
- كما ان ضعف دور المرأة في التخطيط والبرامج وخاصة القدرات المهنية للقيادات النسائية تعتبر من المعوقات الأساسية ومع ذلك فقد يقرر عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية[61]

إضافة الى ان مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي هو مستوى متدني يحول دون تمكين المرأة من الإستحواذ على وعي سياسي لائق حيث وانه يحد من قدرتها على الوصول الى مصادر المعلومات ويضعف إمكانية معرفتها ومصالحها، حيث ان تقارير التنمية الإنسانية العربية قد اشارت الى ان القص في المعرفة ونقص التنمية يؤديان بشكل مباشر الى نقص في الحرية وفي التمكين من الديموقراطية.

- عدم إشراك جميع الفاعلين بالمجتمعين المدني والسياسي في صناعة سياسات تقوم على إدماج المرأة في الحياة السياسية[62]

---

[60] - جولي بالينغتون – "تمكين المرأة من اجل احزاب اقوى" – ترجمة أمين حداد – نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديموقراطي للشئون العامة – 2001

[61] - فريدة غلام إسماعيل – "حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات" – مجلة الحوار المتمدن – العدد 1431 - 2005

- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها الى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.
- قضية التمكين السياسي للمرأة لم تحظ بالإهتمام الكافي من طرف القيادات والأحزاب السياسية حيث تشعر النساء في اكثر المواقف بوجود فجوة بين طروحات وشعارات هذه الأحزاب وبين تطبيقها على ارض الواقع إضافة الى قلة الموارد الإقتصادية وتبعية الإقتصاد اليمني أدى الى تقليص فرص العمل داخل المجتمع اليمني وخاصة النساء.

مايمكن ان نستنتجة من هذه المعيقات السياسية ان ضعف وهشاشة الدعم الحزبي وعدم تقرير دورها ومكانتها في العمل السياسي إضافة الى المفهوم الخاطئ عن المشاركة السياسية للمرأة كما ان موقف الأحزاب السياسية لا يكون فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا او الترشيح للإنتخابات فقط، بل يكون على المستوى القاعدي ومن حيث تكوين الكوادر الحزبية من النساء.

المطلب الثاني: المعوقات الإقتصادية.

تعرف على انها مجموعة العوائق المتعلقة بالجانب الإقتصادي من حيث الإمكانيات المتاحة للكسب والإنفاق ومن تلك المعوقات مايلي:

- هناك إختلال في المساواة بين الجنسين في الجانب الإقتصادي وهذا يؤثر سلباً في المنظومة الإقتصادية بمعنى ضعف مشاركة المرأة اقتصادياً وبإدماجها هذا تكون اكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار.
- ان دخول المرأة للنشاط الإقتصادي يساهم في تحررها الإقتصادي ومشاركتها في عملية الإنتاج وهذا بدورة ينمي عندها الثقة بالنفس والشعور بكيانها فالمرأة المنخرطة في النشاط الإقتصادي اكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار[63]
- كما ان الإستقلالية المالية عامل حاسم في إستقلالية المرأة في قراراتها وفي توجهاتها وتبعث على الثقة بالنفس وعدم كبح قدراتها واتجاهاتها والتعبير عنها بحرية رغم ان المرأة نظرياً في معظم

---

[62] - مهدي كيرع – " التمكين السياسي للشباب والمرأة بالمغرب " – مجلة الصحراء - 2015

[63] - إيمان ضياء الدين بيبرس – "بطلات وضحايا المرأة والسياسات الإجتماعية والدولة في مصر" – القاهرة – المجلس الأعلى للثقافة – 2002

التشريعات مالكة لأموالها وحرة في التصرف بها لكن الواقع يؤكد عكس ذلك من خلال خضوعها لضغوط من طرف الأهل او الزوج[64]

- بالإضافة الى الأزمات الإقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ولجوء الكثير من الدول الى سياسات الإصلاح الإقتصادي والخصخصة التي تركت أثرها على المستوى التعليمي خاصة للمرأة مع ارتفاع تكاليفه جعلها غير قادرة على التعليم وبالتالي انخفاض فرص العمل وهذا من شأنه ان يعرقل المشاركة الإقتصادية للمرأة.
- إن بعد المرأة اليمنية عن الاستثمار الحقيقي الفعال ينبع من خضوعها للضغوط الممارسة عليها من طرف زوجها او اهلها إضافة الى ان الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لا تشجع المرأة على المشاركة في المجال الإقتصادي بل تعرقله احياناً.

المطلب الثالث: المعوقات الإجتماعية.

تعرف المعوقات الإجتماعية على انها مجموع العوائق المرتبطة على قيمة الفرد في المجتمع وعلاقته بين الأفراد والفئات المجتمعية ومن اهم المعوقات الإجتماعية مايلي:

- من خلال ما تقتضية الأعراف المجتمعية والقبلية فقد حددت تلك الأعراف ان منافسة الرجل للرجل هي تحدي ومنافسة المرأة للرجل إهانة له وتطاول عليه ومن هذا المنطلق تم وضع العقبات والمعوقات امام وصول المرأة الى مراكز القرار سواء أسريا او سياسياً وجعل من واجباتها ان تضع كافة طاقاتها وقدراتها لخدمة اهداف وعمل الرجل على حساب ذاتها حيث ورثت المرأة موقعها الدوني ورضت به.
- سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة من خلال بعض التقاليد التي تحرم على المرأة مناقشة الرجل وتضع ضوابط قاسية على تفوق المرأة على الرجل بل وتمنع تقلد المرأة مناصب ترأس فيها الرجل.
- على الرغم من الطرح المبكر لقضية التمكين السياسي للمرأة والاهتمام العالمي الواسع بقضايا المرأة ضمن اتفاقيات ومعاهدات التزمت بها معظم دول العالم ومنها اليمن لكن مازالت هذه الفكرة

[64] - صابر بلول – "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع" - مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية العدد 2 - 2009

تلقى معارضة شديدة تستند الى اعتبارات ثقافية واجتماعية ودينية تختلف قوى المعارضة في التمكين الإجتماعي للمرأة بين رفض مطلق ورفض جزئي[65]

- غياب القوانين المنصفه للمرأة حيث والمرأة تعاني من غياب قانون الأحوال الشخصية الذي ينصفها ويعيد لها كرامتها مادفعها الى عدم المشاركة في العمل المجتمعي واصبحت منشغلة فقط بأحوالها واحوال اسرتها.
- عزوف الرجل في مجتمعنا اليمني عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة
- المجتمع اليمني مجتمع ذكوري مثله مثل باقي المجتمعات العربية يصعب فيها قبول ان المرأة تأخذ قرارها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي اغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال.
- كما ان الموروث الثقافي للمجتمع له دور كبير في التقليل من مكانة المرأة والتي تقوم بكبح مكانتها الطبيعية في المجتمع فالأسرة مثلا والنظام القبلي تعتبر عادة من العوامل التي أخرت نهوض المرأة وكرست التسلط عليها.
- إضافة الى ان العنف هو أحد اهم المشكلات التي تواجهها المرأة اليمنية.

[65] - صابر بلول – "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع" - مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية العدد 2 - 2009

الفصل الرابع

منهج الدراسة وإجراءاتها

- منهج الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- نموذج الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أداة الدراسة

الفصل الرابع: منهجية الدراسة واجراءاتها

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة والإجراءات المستخدمة، والتي تتضمن وصف مجتمع الدراسة، وتحديد العينة وخطوات اختيارها، وإعداد أداة الدراسة، والإجراءات المستخدمة في التحقق من صدقها وثباتها، ويوضح إجراءات تطبيق أداة الدراسة، والمعالجة الإحصائية التي تم إتباعها في تحليل بيانات الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثات المنهج التأريخي للكشف عن مستوى تمكين المرأة اليمنية إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا وكذلك معرفة نوع العلاقة بين تلك المتغيرات كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة والاثر بين متغيرات الدراسة استناد الى عينة تم تصميمها اعتماد على الدراسات السابقة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عدد 50 عاملة من إجمالي العاملات في إتحاد نساء اليمن وقد تم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

بنا نموذج الدراسة واختبار الفرضيات

لغرض الوصول الى حل المشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها تم صياغة الفروض الداعمة واستكمال التحليل في ضو الشكل التالي رقم 1 الموضح النموذج لدراسة .

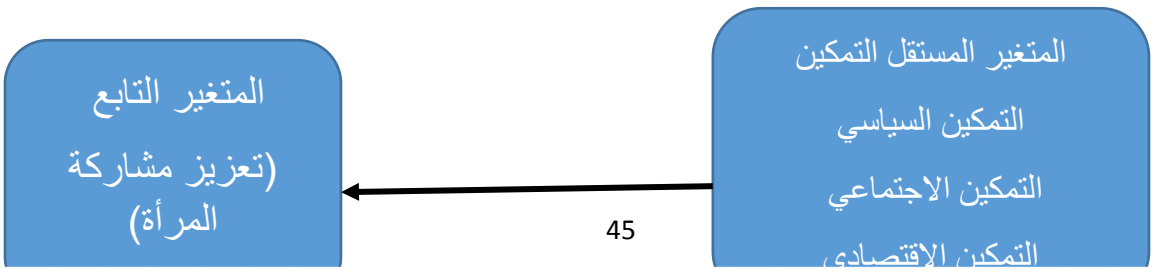

علاقة ⟵

اثر ⟷

شكل رقم (5) نموذج الدراسة

تم التحقق من الفرضيات المستمدة من هذا النموذج في ضوء التحقق صدق وموثوقية اداة الدراسة وقد كانت جميع محاور القياس تحضى في ثبات قوي كون مستوى الفاء اعلى من 0.70 والجدول التالي يعكس ذلك.

ثبات الأداة:

لقياس ثبات الأداة تم إستخدام اختبار معامل الفا كرونباخ كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (9) قيمة معامل الثبات لفقرات متغيرات الدراسة (الثابت والمستقل)

المتغير	البعد	عدد فقرات القياس	معامل الثبات الفا كرونباخ
تمكين المرأة (المتغير المستقل)	التمكين السياس	9	%85
	التمكين الاجتماعي	6	%81
	التمكين الاقتصادي	6	%77
مشاركة المرأة (المتغير التابع)	المشاركة (المجتمعية الاقتصادية السياسية)	15	%87
الثبات الكلي للأداة	ثبات جميع فقرات الاستبيان	36	%85

من خلال هذا الجدول السابق نلاحظ ان معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ (85%) وهو معامل عالي ومناسب لأغراض الدراسة، كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة وابعادها مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة.

صدق الأداة:

أولاً: الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

تم عرض الإستبانة على (4) محكمين من أعضاء هيئة التدريس وذلك للتأكد من مناسبة الفقرة ووضوحها وانتمائها للبعد وسلامة الصياغة اللغوية، وكذلك إبداء الرأي في الحذف والتعديل والإضافة لغرض تحقيق اهداف الدراسة.

الفصل الخامس

تحليل وتفسير النتائج

تم تحليل الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة واهدافه وتمثل الاجابة التحليلية لنتائج الدراسة وفق التالي :

نتائج الإجابة على السؤال الاول : ما مستوى تبني ممارسات التمكين بأبعادها (السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية) من وجهة نظر المبحوثين

ويوضح الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة على محاورها التي تقيس مستوى تمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمراة المبحوثين باليمن

الجدول رقم (10) متوسطات استجابة المبحوثين حول متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المتوسط	الانحرف المعياري	الاهمية النسبية%	المستوى
التمكين **السياسي** للمرأة	3.6511	0.84858		متوسط
التمكين **الاقتصادي** للمرأة	3.896	0.79776		مرتفع
التمكين **الاجتماعي** للمرأة	4.1333	0.67259		مرتفع
تحقيق المشاركة السياسية للمرأة اليمنية	3.7688	0.76390		مرتفع

يوضح الجدول رقم 11 نتائج إجابات أفراد الدراسة على متغيرات الدراسة وكانت اجابات المبحوثين على ابعاد متغير تمكين المرأة من الحركة السياسية تحضى بالموافقة الايجابية وبنسبة اهمية 76% وبمتوسط عام يساوي3.89 وهو متوسط مرجح عالي يشير الى فعالية ابعاد متغير التمكين في تعزيز مشاركة المرأة الساسية والاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية اليمنية. وقد تمثل اعلى متوسط لإجابات المبحوثين حول بعد ممارسات التمكين الاجتماعي " بمتوسط 4.1333 وبأهمية نسبية بلغت 83% يلي ذلك بعد "التمكين الاقتصادي " بأهمية نسبية عالية بلغت 80 % وبمتوسط 3.90. واخيرا ياتي بعد التمكين السياسي بمتوسط حسابي مرجح 3.65 وبأهمية نسبية73%. ووفقًا Creswell (2005) فإن الدليل التفسيري لترتيب إجابات المبحوثين وفقاً لمتوسط الموافقة، يتمثل (من 3.68 إلى 5) أعلى درجة الموافقة، (من2.50 إلى 3.67) يمثل درجة وسيطة للموافقة (موافقة بدرجة متوسطة)، بينما أقل تقييم للموافقة عندما يكون المتوسط (1.5 إلى 2.49) ما يعني أن جميع ابعاد التمكين تحظى بالموافق العالية. وكذا متغير تحقيق المشاركة للمرة يحضى بمتوسط استجابة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 3.89 وبأهمية نسبية مرتفع تساوي 78%. والمزيد من التفاصيل نوضح اجابات المبحوثين لكل متغير من متغيرات الدراسة المشار اليها سابقا والجدول رقم 11 يعرض مستوى التميكن وفق ابعادة المشار اليها و التفاصيل المعبرة عن فقرات كل محور لاداة الدراسة كما يلي :

الجدول رقم 11 (المتوسطات الحسابية والاهمية النسبية لاستجابات المبحوثين حول مستوى التمكين لسياسي للمراة باليمن

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %
1. المرأة لها مشاركة في صياغة القوانين والتشريعات بما ينسجم مع خصوصياتها الوطنية .	3.72	1.095	74.4
2. المرأة ليس لها فرص عالية ومتكافئة في تولي المناصب القيادية والتنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف مؤسسات الدولة .	3.66	1.187	73.2
3. الفرصة متاحة للمرأة لتولي مناصب قيادية في الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الحكومية .	3.58	1.159	71.6
4. يتم تشجيع المرأة على المشاركة في الإنتخابات والترشح للمجالس المحلية والهيئات الوطنية المختلفة .	3.6	1.186	72
5. تعقد ندوات ولقاءات وتكثيف الحملات الإعالنية لتوعية المرأة بحقوقها القانونية في ممارسة الإنتخابات والإشتراك في عملية صنع القرار .	3.66	0.987	73.2
6. تتوسع قاعدة انتماء المرأة وإزالة العقبات التي تحول دون تفعيل دورها القيادي والسياسي .	3.7	1.065	74
7. يتم دعم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والمدنية وتحسين مركزها الوظيفي من خالل توسيع حضورها في المناصب القيادية العليا .	3.7	1.051	74
8. المرأة في اليمن لا تزال تقبع تحت عباءة الموروث الديني ولاجتماعي والذي بدورة يقيد مشاركتها في العمل السياسي .	3.56	1.096	71.2
9. عدم مشاركة المرأة في التنمية السياسية يضعف جهود التنمية.	3.68	1.083	73.6
المتوسط العام لمحور التمكين الساسي للمراة اليمنية	**3.65**		**73%**
10. تم رفع مستوى التعليم ومكافحة الأمية بين صفوف النساء .	4.25	0.883	84
11. هناك توعية للاسر في المجتمعات الريفية والنائية بأهمية تعليم البنات .	4.28	0.809	85.6

12. هناك اتجاة لإعطاء المرأة كامل الحرية لممارسة انشطتها الإجتماعية .	4.08	0.963	81.6
13. هناك اتجاة لدعم النساء وتحفيزهن للإنخراط والتطوع في الأنشطة الإجتماعية .	4.08	0.899	81.6
14. لا يقل دور المرأة عن دور الرجل في ممارسة االنشطة الجتماعية .	4.02	0.868	80.4
15. المجال مفتوح لتسهيل الإجراءات للنساء الراغبات في العمل المجتمعي	4.01	0.878	80
المتوسط العام لمحور التمكين الاجتماعي للمراة اليمنية	**4.13**		**%83**
16. يجب على الدولة ان تشجع مشاريع الأسر المنتجة والصناعات المنزلية	4.00	0.880	81.6
17. هناك اتجاة لتحسين وضع المرأة من خلال وضع وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل النساء لممارسة المهن المدرة للدخل	4.22	0.858	85.6
18. هناك تمكين للنساء الفقيرات من الحصول على تسهيلات إئتمانية	3.68	0.965	84
19. لا يتم توفير قروض لغرض إقامة مشاريعهن وتحسين اوضاعهن الاقتصادية .السماح بدخول المرأة في سوق العمل وتعريفها بفرص العمل المتاحة التي يمكنها الإستفادة منها .	3.68	0.899	81.6
20. هناك اتجاة طفيف لتقليل الفجوة بين المرأة والرجل فيما يخص الاجور.	3.90	0.863	80.4
21. رفض فكرة عمل المراة خارج المنزل يعد احد العوامل الاسرية المودي إلى إعاقة النساء من المشاركة في النطاق الإقتصادي.	3.86	0.892	77%
المتوسط العام لمحور التمكين الاقتصادي	**3.896**		**%80**

الجدول السابق يوضح نتائج الإجابات لأفراد عينة الدراسة حول متغيرات أبعاد التمكين للمراة ويأتي المتغير المتمثل في التمكين الاجتماعي بالمرتبة الأولى بمتوسط إجمالي يساوي4.13 وتحتل عبارة " هناك توعية للاسر في المجتمعات الريفية والنائية بأهمية تعليم البنات. وكما تاتي جميع الفقرات بمتوسطات متقاربة وكلها تتروح ما بين 4 و 4.08 مما يعني أن جميع الفقرات تحظى بالموافقة العالية.

ويأتي المتغير المتمثل بالتمكين الاقتصادي في المرتبة الثانية بمتوسط إجمالي يساوي (3.89)، وتحتل عبارة "هناك اتجاة لتحسين وضع المرأة من خلال وضع وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل النساء لممارسة المهن المدرة للدخل " أعلى متوسط ضمن العبارات الكامنة لقياس متغير التمكين الاقتصادي بمتوسط يساوي (4.22)، وباهمية نسبية 85%. يلي ذلك عبارة " يجب على الدولة ان تشجع مشاريع الأسر المنتجة والصناعات المنزلية "في المرتبة الثانية بمتوسط يساوي (4.00)، يلي ذلك هناك اتجاة طفيف لتقليل الفجوة بين المرأة والرجل فيما يخص الاجور." بمتوسط 3.9 وباهمية نسبية بلغت 78% بدرجة مرتفعة . وتاتي عبارة "رفض فكرة عمل المراة خارج المنزل يعد احد العوامل الاسرية المودي إلى إعاقة النساء من المشاركة في النطاق الإقتصادي" في المرتبة الثالث بمتوسط حسابي 3.86، كذلك تاتي بقية العبارات في المرتبة الاخيرة بمتوسط متساوي يبلغ 3.68 "وباهمية نسبية متوسطة تتمثل في 84%.

ويأتي المتغير المتمثل في التمكين السياسي بالمرتبة الثالثة مقارنة في تطبيق ابعاد التمكين لدى المراة اليمنية بمتوسط إجمالي يساوي (3.68) إذ تحتل عبارة " المرأة لها مشاركة في صياغة القوانين والتشريعات بما ينسجم مع خصوصياتها الوطنية " المرتبة الاولى بمتوسط يساوي

(3.72)،وباهمية نسبية 74% يلي ذلك عبارة " يتم دعم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والمدنية وتحسين مركزها الوظيفي من خالل توسيع حضورها في المناصب القيادية العليا. وكذا عبارة تتوسع قاعدة انتماء المرأة وإزالة العقبات التي تحول دون تفعيل دورها القيادي والسياسي . بنفس الاهمية عند متوسط حسابي يبلغ 3.70

وتاتي عبارة عدم مشاركة المرأة في التنمية السياسية يضعف جهود التنمية في المرتبة الرابعة بمتوسط 3.68 المرأة ليس لها فرص عالية ومتكافئة في تولي المناصب القيادية والتنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف مؤسسات الدولة . بالمرتبة ماقبل الاخير بمتوسط حسابي مرجح يبلغ 3.6 واخيراً تاتي كلا من عبارة "" الفرصة متاحة للمرأة لتولي مناصب قيادية في الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الحكومية. وعبارة المرأة في اليمن لا تزال تقبع تحت عباءة الموروث الديني ولاجتماعي والذي بدورة يقيد مشاركتها في العمل السياسي .

" بمتوسط حسابي (3.56)(3.586). على التوالي ووفقًا لـ (2005) Creswell فإن الدليل التفسيري لترتيب إجابات المبحوثين وفق متوسط الموافقة، يتمثل (من 3.68 إلى 5) أعلى درجة الموافقة، (من2.50 إلى 3.67) يمثل درجة وسيطة للموافقة (موافقة بدرجة متوسطة) ، بينما أقل تقييم للموافقة عندما يكون المتوسط (1.5 إلى 2.49)، مما يعني أن جميع الفقرات تحظى بالموافقة المتوسطة. وبالتالي هناك اهتمام في تمكين المراة التمكين الاقتصادي بدرجة متوسطة رغم الضروف المعاشة في المجتمع اليمني في ضل الوضع الحالي

مما سبق نخلص الى الاجابة على سؤال الدراسة المتمثل في "ما مستوى تمكين المراة وفق ابعادة المحددة (التمكين السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي) في اليمن من وجهة نظر المبحوثين؟ وفق ما اشارت نتائج التحليل الوصفي سابقة الذكر يمكن الاستدلال العام ان متغير التمكين حصل على مستوى أهمية متوسط وفق أراء المبحوثين.

نتائج الإجابة على السؤال البحثي الثاني : المتمثل في (ماهو واقع مشاركة المراة في الحركة السياسية في اليمن من منظور المبحوثين.و وفق عبارات القياس لمحددة لهذا الاتجاه نحاول استكشاف واقع المشاركة من خلال هذا التحليل الوصفي وويوضح الجدول الآتي رقم (12) إجابات أفراد الدراسة على العلفقرات بارت التي تصف واقع المتغير التابع (المشاركة)

جدول رقم 12 يو ضح إجابات أفراد الدراسة نحو تحقيق المشاركة

الفقرات	المتوسط	الانحراف	الاهمية النسبية%
22. للمرأة الحق في إعطاء رأيها في كافة القضايا السياسية بكل شفافية ودون ممارسة اي ضغوط من قبل اي طرف كان .	3.74	1.046	74.8
23. للمرأة كامل الحق في المشاركة والإنخراط في الأحزاب السياسية .	4.12	0.773	82.4
24. المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع طبيعتها كربة بيت وزوجة وام .	3.68	0.978	73.6
25. المشاركة السياسية للمرأة تتطلب زيادة معرفة واسعة في ثقافتها السياسية.	3.68	1.058	73.6
26. المشاركة السياسية للمرأة تسهم في وضع سياسات وبرامج خاصه تصب في مصلحة المرأة.	3.72	1.07	74.4
27. للمرأة تكسبها الثقة بالنفس وترفع من مستوى الوعي	3.76	0.981	75.2
28. لديها .مشاركة المرأة في الأنشطة الإجتماعية بجانب الرجل يكسبها المهارة	3.72	0.97	74.4
29. والخبرة الكافية لتكون شريكة للرجل في كافة الأنشطة الإجتماعية .	3.78	0.887	75.6
30. المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة البطالة في المجتمع .	3.72	1.031	74.4
31. المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة الزواج المبكر .	3.86	1.05	77.2
32. ضعف قدرة المرأة المالية يجعلها تتوجه لاعمال متواضعة ماليا	3.85	0.904	77.0
33. دور المرأة اليمنية في المشاركة الإقتصادية لا يقل عن دور الرجل	3.66	0.982	73.2
34. لا يقدم العالم قضايا المرأة الإقتصادية بشكل كافي .	3.72	1.051	74.4
35. العادات والتقاليد تقف حجر عثرة أمام المشاركة الإقتصادية للمرأة .	3.84	1.017	76.8
36. المشاريع الصغيرة تسهم في دعم المراة اقتصاديا بما ينعكس على اسرتها بشكل خاص والمجتمع بشكل عام	3.672	0.922	73.44
الكلي	**3.76**		%75

يوضح الجدول رقم (13) نتائج إجابات أفراد الدراسة حول المتغير التابع تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمراة باليمن وبمتوسط إجمالي يساوي (3.76) واهمية نسبية بلغت 75% وذهبت أعلى نسبة وفق اجابات المبحوثين إلى فقرة" للمرأة كامل الحق في المشاركة والإنخراط في الأحزاب السياسية " بمتوسط 4.12 . وباهمية نسبية 82% يليه ذلك فقرة" المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة الزواج المبكر"وباهمية نسبية مرتفعة تبلغ 77% بمتوسط حسابي مرجح 3.85 وباهمية نسبية مرتفعة تبلغ 77% كما تأتي بعد ذلك فقرة " ضعف قدرة المرأة المالية يجعلها تتوجه لاعمال متواضعة ماليا " وبمتوسط حسابي 3.85 وباهمية نسبية تبلغ - 77%. وكذا تاتي العبارة " العادات والتقاليد تقف حجر عثرة أمام المشاركة الإقتصادية للمرأة .اقتصاديا والذي ينعكس بدورة ا المشاريع الصغيرة تسهم في دعم المرأ . يلي ذلك العبارة " العادات والتقاليد تقف حجر عثرة أمام المشاركة الإقتصادية للمرأة ." بمتوسط حسابي 3.84 وكما تاتي معظم العبارات الاخرى في بدرجة متوسطة في التقييم لمستوى مشاركة المراة بينما تذهب كلاً من عبارة " المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع طبيعتها

كـربة بيـت وزوجـة وام و عبـارة المشـاركة السياسـية للمـرأة تتطلـب زيـادة معرفـة واسـعة فـي ثقافتهـا السياسـية فـي المرتبـة مـا قبـل الاخيـر بمتوسـط حسـابي متسـاوي للفقـرتين ويبـل 3.68 واخيـرا تـاتي عبـار " دور المـرأة اليمنيـة فـي المشـاركة الإقتصـادية لا يقـل عـن دور الرجـل" بمتوسـط حسـابي يبلـغ 3.66 . ووفقًـا (2005) Creswell فـإن الـدليل التفسـيري لترتيـب إجابـات المبحـوثين وفـق متوسـط الموافقـة، يتمثـل (مـن 3.68 إلـى 5) أعلـى درجـة الموافقـة، (مـن2.50 إلـى 3.67) يمثـل درجـة وسـيطة للموافقـة (موافقـة بدرجـة متوسـطة) ، بينمـا أقـل تقيـيم للموافقـة عنـدما يكـن المتوسـط (1.5 إلـى 2.49). وبالتـالي فـأن جميـع الفقـرات تحظـى بالموافقـة العاليـة والمتوسـطة مـا يعنـي ان متسـوى لممارسـات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية للمـراة اليمنيـة تحضـى بمسـتوى متوسـط نحـو تعزيـز المشاركة حيث ان المتوسط العام لجميع الفقرات يتمثل في 3.76 وباهمية نسبية 75%.

نتـائج الإجابـة علـى السـؤال: المتمثـل هـل توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين ابعـاد متغيـر التمـيكن (السياسـية ، والاجتماعيـة ، والاقتصـادية) وتحقيـق المشـاركة مـن وجهـة نظـر المبحـوثين؟ تـم اجابـة السـوال مـن خـلال قيـاس العلاقـة الارتباطيـة والجـدول رقـم (14) يظهـر نتـائج معـاملات الارتبـاط بـين المتغيـرات المسـتقلة (التمكـين الساسـي والاجتمـاعي والاقتصـادي) والمتغيـر التـابع المشاركة الارتباطات ذات دلالة معنوية (Sig. = 0.05.

جدول (13) تحليل نتائج الارتباط Correlations

ابعاد دارة المواهب	تعزيز المشاركة للمراة
التمكين الساسي	0. **820****
التمكين الاجتماعي	**0.707****
التمكين الاقتصادي	**0.689****
تحقيق المشاركة للمراة	1

**Correlation is significant at the 0.01 level (2 –tailed).

نتـائج الإجابـة علـى السـؤال: مـا أثـر تبنـي ممارسـات التمكـين للمـراة بأبعادهـا (التمكـين السياسـي والاجتمـاعي والاقتصـادي) علـى تحقيـق لمشـاركة لـدى المـراة اليمنيـة فـي ضـوء السـوال البحثـي المشـار اليـه واختبـار الفرضـية المنبثقـة عنـه . يـتم تقـدير اثـر ((ابعـاد متيـر التمكـين والمتمثلـة فـي (التمكـين الساسـي X_1، التمكـين الاجتمـاعي X_2، االتمكـين الاقتصـادي X_3)) كمتغيـرات مسـتقلة على "تحقيق المشاركة" كمتغير تابع Y وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول رقم (14) نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات ابعاد التمكين وتعزيز المشاركة

Dependent Variable: FEATURE =(Y) تعزيز المشاركة للمرأة
Method: Least Squares
Date: 05/18/22 Time: 10:50
Sample: 1 50
Included observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.137406	0.161053	0.853170	0.3980
X_1 التمكين السياسي	0.547501	0.077758	7.041057	0.0000
X_2 التمكين الاجتماعي	0.253790	0.135325	1.875412	0.0371
X_3 التمكين الاقتصادي	0.199653	0.345944	0.577126	0.5667

R-squared	0.767901	Mean dependent var	3.768800
Adjusted R-squared	0.752764	S.D. dependent var	0.763816
S.E. of regression	0.379791	Akaike info criterion	0.978226
Sum squared resid	6.635088	Schwarz criterion	1.131188
Log likelihood	-20.45565	Hannan-Quinn criter.	1.036475
F-statistic	50.73046	Durbin-Watson stat	2.399978
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS

I. تحليل نموذج خط الانحدار بين المتغيرات المستقلة و تحقيق المشاركة

معادلة النموذج

$$Y= 0.134+ 0.55X_1+ 0.254X_2+ 0.1997X_3 + ei$$

معاملات التاثير للمتغيرات التفسيرة المدروسة المتمثلة في (التمكين السياسي X_1 – االتمكين الاجتماعيX_2- التمكين الاقتصاديX_3) بلغت (0.1997، 0.254 ،0.55) على التوالي ، وبالتالي بعد التمكين الساسيي وبعد التمكين الاجتماعي متغيرات مستقلة تؤثر طرديا في تحقيق مشاركة المراة اليمينة كلما زاد الاهتمام في المتغيرات المستقلة (التمكين السياسي – التمكين الاجتماعي) بمقدار وحدة قياس يزيد ذلك من مستوى المشاركة بمقدار يساوي معاملات التاثير المشار اليها (0.254 ،0.55) ، على التوالي وهي معنوية احصائية عند مستوى 0.05 للمتغيرات المذكورة حيث ان قيمة p- value المقابله تتمثل في0.037 ,0.0000) على التوالي . وهي اقل من مستوى المعنوية وبالتالي فان هناك تاثير لكلاً من (التميكن السياسي والتمكين الاجتماعي-) في (تعزيز مشاركة المراة) في هذا النموذج المقدر احصائيا بينما ليس هناك تاثير البعد التمكين الاقتصادي كون مستوى الدلالة اكبر من مستوى المعنوية .

كما يتبين من الجدول ان معامل التحديد R^2 أن نسبة التغيرات التي تحدث في تعزيز مشاركة المراة اليمنية يرجع تفسيرها إلى المتغيرات المستقلة (ابعاد التمكين المشار اليها) في ظل ثبات بقية العوامل هي (0.75)، وهي ذات دلالة احصائية حيث بلغت قيمة f المحسوبة 50.730 وبمستوى دلالة احصائية 0.000 وهي اقل من المستوى المعتمد في المقارنة 0.05 أما ما نسبته (25%) من التغيرات في تعزيز مشاركة المراة يعود تفسيرها إلى متغيرات أخرى غير مدرجه في النموذج.

بنا على ماسبق نرفض فرض العدم H_0 ونقبل البديل H_1 . ما يعني ان هناك علاقة انحدار بين كلا من بعد التمكين السياسي والتمكين الاجتماعي كمتغيرات مفسرة للمتغير التابع المحدد بتعزيز مشاركة المراة اليمنية سياسيا واجتماعيا. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمتغيرات ابعاد التمكين على تعزيز مشاركة المراة الساسية والاجتماعية عند مستوى معنوية 0.05). بينما نرفض الفرض البديل امام الفرضية الفرعية التي تنص انه يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لبعد التمكين الاقتصادي على مشاركة المرة اليمنية بما يشير الى ان الوضع الاقتصادي وفق الضروف الحالية خارج عن السيطرة ولا يتطابق مع النظريات المفسرة للواقع الاعتيادي لقيام النظريات العلمية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

أثارت الدراسة تساؤلات انطلاق من اهدافهاً كما صياغة الفرضيات الداعم لذلك التي تعلقت بطبيعة العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة، وتوصلت على ضوء ذلك إلى مجموعة من النتائج التي تمثل أساهم متميز في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة وبالتالي تصل هذه الدراسة الى الإشارة إلى أبرز النتائج كما يلي:

1. تكشف نتائج هذه الدراسة، ،ان مستوى التمكين للمرأة اليمنية ومستوى المشاركة يحضى بدرجة متوسطة بشكل عام
2. كانت اجابات المبحوثين على ابعاد متغير التمكين تحضى بالموافقة الايجابية وبنسبة اهمية 76% وبمتوسط عام يساوي3.89 وهو متوسط مرجح عالي يشير الى فعالية ابعاد متغير التمكين في تعزيز مشاركة المراة الساسية والاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية اليمنية . وقد تمثل اعلى متوسط لاجابات المبحوثين حول بعد ممارسات التمكين الاجتماعي " بمتوسط 4.1333 وباهمية نسبية بلغت 83% يلي ذلك بعد "التمكين الاقتصادي " باهمية نسبية عالية بلغت 80 % وبمتوسط 3.90 . واخيرا ياتي بعد التمكين السياسي بمتوسط حسابي مرجح 3.65 وباهمية نسبية73%.

3. ان متسوى لممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمراة اليمنية تحضى بمستوى متوسط نحو تعزيز المشاركة حيث ان المتوسط العام لجميع الفقرات يتمثل في 3.76 وباهمية نسبية 75%. وفق اجابات المبحوثين على فقرات قياس وتقييم مستوى المشاركة.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ابعاد متغير التميكن (السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية) وتحقيق المشاركة للمراة اليمنية من وجهة نظر المبحوثين؟ حيث بلغ معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (التمكين الساسي والاجتماعي والاقتصادي) ولمتغير التابع المشاركة للمرة اليمنية بمعامل 0.820, 0.786 ,0.68على التوالي وهو ارتباطات ذات دلالة معنوية (Sig. = 0.05.
5. هناك اثر ذات دلالة احصائية لكلا من التمكين (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) كمتغيرات مستقلة توثر على المتغير التابع المتمثل في مشاركة المراة اليمنية وبلغ معامل التاثير (01997, 0.254, 0.55) على التوالي .
6. بسبب بعض القيود الهيكلية والوظيفية على النساء في مجتمعاتنا، لم تحقق المرأة الموقف المتوقع في السياسة المجتمعية. على الرغم من ظهور الحركات المختلفة نحو تحرير المرأة وزيادة مشاركة في السياسة، فاليمن وحيث تمثل النساء 49 % من السكان، لم يترجموا بعد القوة العددية للمشاركة الساسية.
7. قد لاحظت الباحثات أن مشاركة المرأة فى الحقل السياسي هو ظاهرة قديمة في اليمن مروراً بالملكة بلقيس وسبأ والملكة أروى بن احمد الصليحي ويعود ذلك فى مجمله إلى ثقافة المجتمعات وأنظمتها السياسية وقد تعود إلى ثقافة المرأة نفسها.
8. أن النساء في اليمن أكثر تهميشًا في الساحة السياسية مقارنة في الدارسات التي اجريت في بلدان نامية اخرى
9. تشير نتائج هذه الدراسة أن مشاركة المرأة في السياسة تحض بمستوى متوسط وان هناك العديد من المعوقات التي من أبرزها الحواجز الدينية، وعدم الدعم السياسي، النظام الاجتماعي الأبوي، التحيز بين الجنسين، اللامبالاة الشديدة من قبل نظرائهم الذكور إلخ. كما يُعتقد أن الظلم الموجهة إلى النساء في السياسية اليمنية الحالية والفقر وغيرها من العلل المجتمعية ما يستلزم الحاجة إلى تغيير الموقف لتحقيق التحرر السياسي المستدام. سيساعد هذا في تصحيح المشكلات التي تفتقر إلى عدم الوصول المباشر للموارد اللازمة التي يجب أن تتيح للنساء في اليمن المشاركة السياسية بمستوى مرتفع عما هو علية الان

ووفق النتائج السابقة توصي هذه الدراسة

1. ضرورة زيادة المشاركة السياسية مع إدراك التحديات لمثل هذه المشاركة المتزايدة.

2. بالنظر إلى المبادئ التي تم فحصها في متن الدراسة، تجادل هذه الدراسة بأن المرأة يجب أن تستمتع بمشاركة سياسية منصفة وفعالة، مع تأثير ناتج لزيادة التضامن والاحترام المتبادل للكرامة البشرية والشائعة جيد. ومع ذلك، يجب وضع بعض التدابير لضمان مثل هذا المشاركة، بما في ذلك التعليم، وتعبئة وسائل التواصل الاجتماعي، البرامج الاجتماعية الإلزامية لتحسين رفاهية المرأة والتضامن من خلال الهويات المتقاطعة للمرأة، وتوفير الدولة للأمن الكامل للتمكين السياسي للمرأة خاصة في الوضع الحالي التي تعيشه البلد.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً المراجع القرآنية

ثانياً المراجع العربية

ثالثاً المراجع الإلكترونية

أولا قائمة المراجع القرآنية

1- سورة الحجرات الأية (13)
2-سورة البقرة الأية (30)
3-سورة الإسراء الأية (70)
4-سورة المائدة (32)
5-سورة النساء (1)
6-سورة الأعراف (189)
7-سورة التوبة (71)
8-سورة النساء (7)
9-سورة طه (114)
10-سورة العصر

ثانياً: قائمة المراجع العربية

1- دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2011

2- دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2011

3- دعاء مسلم العش – 2020 – الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية – جامعة الشرق الأوسط – رسالة ماجستير – عمان – الأردن

4- عصام العبسي –ابريل 2012 –صحيفة صوت الشباب

5- البنك الدولي – 2005

6- هيفاء بن شلهوب – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – 2017

7- موسوعة ويكيبيديا – الكوتا النسائية

8- دعاء مسلم العش – 2020 – الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الأردني والشريعة الإسلامية – جامعة الشرق الأوسط – رسالة ماجستير – عمان – الأردن

9- هويدا عدلي – 2017 – المشاركة السياسية للمرأة – مؤسسة فريدريش إيبرت – القاهرة

10- نرمين يوسف غوانمة، قاسم جميل الثبيتات – 2010 – اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا – المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

11- روافد محمد علي الطيار – 2009 – حق المرأة العراقية في المشاركة الانتخابية في بعض النظم الدستورية المعاصرة – رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية القانون – جامعة بابل

12- محاسن محمد علي عمر – المشاركة السياسية للمرأة – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الأداب – عين شمس – القاهرة – 2003

13- مي عارف جدوع أبو حمدة – المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عين شمس – القاهرة – 2006

14- نظام الأسرة في اليهودية والنصرانية والإسلام – د. صابر احمد طه – مصر للطباعة والنشر والتوزيع – ط 2003م

15- المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني حول تطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين + 20 (2014)

16- المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة، استراتيجية التنمية الخاصة بالمرأة (2018)

17- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – "اليمن عدالة النوع الإجتماعي" 2018

18- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة رقم (2)، 2006

19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية 1998

20- إتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة – 2008

21- اللجنة الوطنية للمرأة – أوراق عمل المؤتمر الوطني السادس للمرأة في اليمن – صنعاء – ابريل 2013

22- صابر بلوك – "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع" – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 25 – العدد الثاني 2009

23- تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002 – "خلق فرص للأجيال القادمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي

24- إبتسام الكتبي – "المرأة والتنمية السياسية: التمكين كمدخل" – يونيو 2008

25- حورية مشهور – "التطور الديموقراطي في اليمن" – المؤسسة الدولية للديموقراطية والإنتخابات 2005

26- التقرير الوطني لحقوق الإنسان – صنعاء 2003

27- اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان – 2002

28- اللجنة العليا للانتخابات – 2007

29- اللجنة الوطنية للمرأة – 2007

30- بيانات معدة للجنة الوطنية للمرأة – 2007 الخدمة المدنية والتأمينات

31- الجهاز المركزي للإحصاء – 2007

32- بيانات خاصة باللجنة الوطنية للمرأة – 2006 وزارة الخدمة المدنية

33- الجهاز المركزي للإحصاء – "تقارير النساء والرجال – الطبعة الأولى - صنعاء 2007

34- المجلس الأعلى للمرأة - تقرير عن وضع المرأة في اليمن – 2007

35- د. نهال العولقي – "دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية" التحديات والمنجزات – بيروت يوليو/تموز 2015

36- د. فوزية العمار، هانا باتشيت – "تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء" – مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية – يوليو2019

37- د. نهال ناجي العولقي "ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية في إطار الاجتماع التشاوري حول النساء في السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" – بيروت يوليو2015

38- التمكين الاقتصادي للمرأة – هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية

39- الدستور اليمني – المادة رقم (29) – لعام 1994

40- اللجنة الوطنية للمرأة – 2009

41- مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – حصر حصيلة القتلى بناءً على معلومات من منظمات إغاثة ومنشأت طبية في البلاد وتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوتشا - (خطة الإستجابة الإنسانية لليمن) فبراير 2017م

42- المرصد اليمني لحقوق الإنسان – اعداد/ مريم الجوفي – (آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام) 2015-2017

43- صندوق الأمم المتحدة للسكان – الجهاز المركزي للإحصاء – النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية 2018

44- رضا قرحش – الإتحاد الدولي لنقابات العمال

45- الحق في التعليم – قانون التربية والتعليم رقم (35) لعام 1992

46- أ.د سمير الشميري – المرأة في زمن العولمة – صنعاء 2008/740 الطبعة الأولى 2009

47- مسح الزواج المبكر – مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع منظمة اليونيسف – 2016

48- دراسة المعارف والإتجاهات لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في المحافظات (إب، حضرموت، الحديدة، أبين، لحج) إعداد/ صبرية الثور، طارق الكبسي – الفصل الثالث: أنماط ومحددات العنف (الزواج المبكر) – ديسمبر 2013م

49- جولي بالينغتون – "تمكين المرأة من اجل احزاب اقوى" – ترجمة أمين حداد – نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديموقراطي للشئون العامة – 2001

50- فريدة غلام إسماعيل – "حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات" – مجلة الحوار المتمدن – العدد 1431 – 2005

51- مهدي كيرع – " التمكين السياسي للشباب والمرأة بالمغرب " – مجلة الصحراء – 2015

52- إيمان ضياء الدين بيبرس – "بطلات وضحايا المرأة والسياسات الإجتماعية والدولة في مصر" – القاهرة – المجلس الأعلى للثقافة – 2002

53- صابر بلول – "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع" - مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية العدد 2 - 2009

قائمة المراجع الإلكترونية

1- https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1102 European / Institute / Gender / Equality

2- https://araa.sa/index.php?view=article&id=2152:2014-07-20-01-15-12&lteemid=172&option=com_content

3- https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7723

4- تقرير البنك الدولي https://www.albaath-as-party.org/articles.php?id=392

الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة بأسماء أعضاء هيئة التدريس المحكمين

ملحق رقم (2) الإستبيان في صورته الأولية

ملحق رقم (3) الإستبيان في صورته النهائية

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين

تم عرض الإستبيان في صورته الأولية على المحكمين الأفاضل لإبداء آرائهم ومقترحاتهم فيه وهم:

1- د./ جميل جويد
2- د./ محسن مثنى
3- د./ محمد الصيادي

ملحق رقم (2) الإستبيان بصورته الأولية

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والانسانية

قسم العلوم السياسية

تحكيم اســـتبـــــــــــــيان

الأستاذ الدكتور / ..... الأكرم

يسرنا أن نضع بين أيديكم الاستبيان الخاص بموضوع دراستنا والموسمة بـ **" تمكين المرأة وآثره على المشاركة السياسية في اليمن – دراسة تطبيقية على إتحاد نساء اليمن** والتي تهدف إلى معرفة أثر تمكين المرأة على المشاركة في السياسة العامة في اليمن والمقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال وقد قام الباحثون ببناء استبانة خاصة بهذه الدراسة من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ويسعدنا أن نضع بين ايديكم هذا الاستبيان بصورته الأولية؛ نظراً لما تمتلكونه من خبرة في هذا المجال آملين منكم التكرم بتحكيمه من حيث ملائمة فقراته ووضوحها واضافة أو تعديل ما ترونه مناسبا أو اضافة أي ملاحظات واقتراحات أخرى وسيكون لآرائكم وتوجيهاتكم الأثر الفعال في تطوير الأداة وإخراجها بصورة ملائمة فنتمنى أن يحظى الطلب بقبولكم واهتمامكم، شاكرين تعاونكم سلفا مع وافر احترامنا وتقديرنا واعترفنا بوافر فضلكم، علما أن معايير التقويم هي:

موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا

هذا وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام.

إعداد الباحثات:

1. **أميرة أحمد عبده العماد**
2. **آية هشام ايوب طارش**
3. **خلود محسن محمد الفضلي**
4. **سمر صالح الحرازى**

إشراف

الدكتور/ محمد الشوكاني

الأسم	
الدرجة العلمية	
التخصص	

مكونات الاستبيان:

أولا: البيانات الديموغرافية.

النوع الاجتماعي:

ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي:

ثانوية عامة فأقل ☐

دبلوم ☐

بكالوريوس ☐

دراسات عليا ☐

سنوات الخدمة:

من 1 – 9 سنوات ☐

من 10 – 20 سنوات ☐

أكثر من 20 سنة ☐

طبيعة عملك:

طالب/هـــ ☐

موظف/هـــ ☐

رئيس قسم ☐

مدير/هـــ ☐

أخرى حددها: ☐.....

ثانيا: فقرات الاستبيان.

أ. **تمكين المرأة (المتغير المستقل):**

منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليـــل البيئـــة الداخليـــة والخارجيـــة لتمكين المرأة بصيغة مناسبة وتطبيقها وتقييمهـــا في ضوء تحليل أثر المتغيرات المهمـــة عليهـــا.

م	الفقرة	معايير التقييم				
		موافق جداً	موافق	موافق إلى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
البُعد الأول: التمكين الإجتماعي: قياس الإتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية						
1	العمل في الحياة الإجتماعية حق من حقوق المرأة					
2	الأنشطة الإجتماعية تشعر المرأة بذاتها وبأنها كائن له اهمية					

3	عمل المرأة في برامج التنمية الإجتماعية واجب وطني					
4	مشاركة المرأة في الأعمال الإجتماعية تدعم إستقلالها إقتصاديا					
5	المشاركة المجتمعية تقلل من الفجوه النوعية بين المرأة والرجل					
6	مشاركة المرأة في التنمية الإجتماعية يعمل على زيادة الدخل القومي					
7	المشاركة الإجتماعية تزيد من حالات الطلاق في المجتمع					
8	مشاركة المرأة في التنمية الإجتماعية يعمل على رفع مستوى تقدير واحترام الرجل للمرأة					
9	المشاركة الإجتماعية للمرأة لا تساعد في تطوير المجتمع					
البُعد الثاني: التمكين الإقتصادي: قياس الإتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية						
10	المرأة هي شريكة للرجل في التمكين الأقتصادي لزيادة دخل الأسرة					
11	ضرورة إستثمار المرأة لطاقاتها وامكانياتها للنهوض بالإقتصاد اليمني					
12	تعزيز ودعم دور المرأة في مختلف المجالات الإقتصادية					
13	تعزيز دور المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال					
14	يفسح المجتمع اليمني للمرأة العمل في المجال التجاري والإستثماري					
15	تنمية الدور النسوي للمشاركة في التنمية الاقتصادية المنشودة					
البُعد الثالث: التمكين السياسي: قياس الإتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في العملية السياسية						
16	المشاركة في الحياة السياسية حق من حقوق المرأة					
17	المشاركة السياسية للمرأة يثبت ويقوي وجودها وتأثيرها داخل المجتمع					
18	المساواة بين الرجل والمرأة في مواقع صنع القرار امر ضروري					
19	المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع العادات والتقاليد المجتمعية					
20	المشاركة السياسية للمرأة تحقق اهداف التنمية المستدامة					
21	عدم مشاركة المرأة في التنمية السياسية يضعف جهود التنمية					

ب. مشاركة المرأة (المتغير التابع):

انعكاس لمشاركة المرأة وتوظيف دورها بكفاءة وفاعلية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

م	الفقرة	معايير التقييم				
		موافق جداً	موافق	موافق إلى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
البُعد الأول: المشاركة المجتمعية: تقيس كفاءة ودور المشاركة المجتمعية للمرأة في اليمن.						
22	المشاركة في الجمعيات والنوادي الثقافية تقوي العلاقات الإجتماعية للمرأة					
23	المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة البطالة في المجتمع					
24	المشاركة المجتمعية للمرأة يساعد على خلق جيل واعً ومثقف في المستقبل					
25	المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة الزواج المبكر					
26	المجتمع اليمني يساعد المرأة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية					
البُعد الثاني: المشاركة الإقتصادية: كفاءة ودور المشاركة الإقتصادية للمرأة في اليمن						
27	دور المرأة اليمنية في المشاركة الإقتصادية لا يقل عن دور الرجل					
28	ضعف قدرة المرأة المالية جعلها تتوجه لأعمال متواضعه مالياً					
29	لا يقدم الإعلام قضايا المرأة الإقتصادية بشكل كافي					
30	العادات والتقاليد تقف حجر عثرة امام المشاركة الإقتصادية للمرأة					
31	أرغب في زيادة دخلي الشهري من خلال الإشتراك في المشاريع الصغيرة					
البُعد الثالث: المشاركة السياسية: اهمية وكفاءة المشاركة السياسية للمرأة في اليمن.						
32	أرغب في الإدلاء برأيي في مختلف القضايا السياسية التي تهمني					
33	المشاركة السياسية للمرأة تسهم في وضع سياسات وبرامج خاصه تصب في مصلحة المرأة					
34	للمرأة حق المشاركة والإنخراط في الأحزاب السياسية					
35	المشاركة السياسية للمراة يتطلب زيادة في ثقافتها السياسية					
36	المشاركة السياسية للمرأة يتعارض مع طبيعتها كـــ ربة بيت وزوجة وام					

انتهت فقرات الاستبيان...شكراً جزيلاً لتعاونكم المثمر،،،

ملحق رقم (3) الإستبيان بصورته النهائية

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والانسانية

قسم العلوم السياسية

اســـتبـــــــــــــيان

الإخوة والأخوات / **إتحاد نساء اليمن** **المحترمون**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسرنا أن نضع بين أيديكم الاستبيان الخاص بموضوع دراستنا والموسمة بـ **" تمكين المرأة وآثره على المشاركة السياسية في اليمن – دراسة تطبيقية على إتحاد نساء اليمن** والتي تهدف إلى معرفة أثر تمكين المرأة على المشاركة في السياسة العامة في اليمن، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة البكالوريوس تخصص علوم سياسية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة المستقبل وللحصول على البيانات اللازمة للدراسة قامت الباحثات ببناء استبانة خاصة لتحقيق أهدافها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ونظراً لما تمتلكونه من المعرفة والخبرة في هذا المجال تتشرف الباحثات بأن يضمن بين أيديكم هذه الاستبانة، آملين منكم التكرم بإبداء رأيكم، وذلك بوضع علامة (√) في العمود المناسب أمام كل فقرة.

وتعتمد صحة نتائج هذه الدراسة بدرجة كبيرة على إجاباتكم، والتي ستكون محاطة بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط شاكرين لكم تخصيص جزءاً من وقتكم خدمةً للبحث العلمي.

هذا وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام،

إعداد الباحثات:

1- أميرة احمد عبده العماد
2- آية هشام ايوب طارش
3- خلود محسن محمد الفضلي
4- سمر صالح الحرازي

إشراف

الدكتور/ محمد الشوكاني

مكونات الاستبيان:

أولا: البيانات الديموغرافية.

النوع الاجتماعي:

ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي:

ثانوية عامة فأقل ☐

دبلوم ☐

بكالوريوس ☐

دراسات عليا ☐

سنوات الخدمة:

من 1 – 9 سنوات ☐

من 10 – 20 سنوات ☐

أكثر من 20 سنة ☐

طبيعة عملك:

طـــــالب/هـــ ☐

موظف/هـــ ☐

رئيس/هـــ قسم ☐

مدير/ه ☐

أخرى حددها: ☐.....

ثانيا: فقرات الاستبيان.

أ. **تمكين المرأة (المتغير المستقل):**

منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليـــل البيئـــة الداخليـــة والخارجيـــة لتمكين المرأة بصيغة مناسبة وتطبيقها وتقييمهـــا في ضوء تحليل أثر المتغيرات المهمـــة عليهـــا.

م	الفقرة	معايير التقييم				
		موافق جداً	موافق	موافق إلى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
البُعد الأول: التمكين السياسي: قياس الإتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في العمل السياسي						
1	مشاركة المرأة في صياغة القوانين والتشريعات بما ينسجم مع خصوصيتها الوطنية.					

2	زيادة حصول المرأة على فرص متكافئة في تولي المناصب القيادية والتنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف مؤسسات الدولة.					
3	إتاحة الفرصة للمرأة لتولي مناصب قيادية في الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الحكومية.					
4	تشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات والترشح للمجالس المحلية والهيئات الوطنية المختلفة.					
5	عقد ندوات ولقاءات وتكثيف الحملات الإعلانية لتوعية المرأة بحقوقها القانونية في ممارسة الانتخابات والاشتراك في عملية صنع القرار.					
6	توسيع قاعدة انتماء المرأة وازالة العقبات التي تحول دون تفعيل دورها القيادي والسياسي.					
7	دعم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والمدنية وتحسين مركزها الوظيفي من خلال توسيع حضورها في المناصب القيادية العليا.					
8	المرأة في اليمن لا تزال تقبع تحت عباءة الموروث الديني والإجتماعي والذي بدورة يقيد مشاركتها في العمل السياسي.					
9	مشاركة المرأة في الانتخابات يمنحها الثقة بنفسها وبأهميتها في صنع القرار.					
البُعد الثاني: التمكين الإقتصادي: قياس الإتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية						
10	يجب على الدولة ان تشجع مشاريع الأسر المنتجة والصناعات المنزلية لتحسين وضع المرأة من خلالها.					
11	وضع وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل النساء لممارسة المهن المدرة للدخل وبشكل خاص النساء المعيلات لأسرهن.					
12	تمكين النساء الفقيرات المنتجة من الحصول على تسهيلات إئتمانية وقروض لغرض إقامة مشاريعهن وتحسين اوضاعهن الإقتصادية.					
13	دخول المرأة في سوق العمل وتعريفها بفرص العمل المتاحة التي يمكنها الإستفادة منها.					
14	تقليل الفجوة بين المرأة والرجل فيما يخص الأجور.					
15	يؤدي رفض فكرة المرأة العاملة خارج المنزل لعوامل أسرية متعددة إلى إعاقة النساء من المشاركة في النطاق الاقتصادي.					
البُعد الثالث: التمكين الإجتماعي: قياس الإتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية						
16	رفع مستوى التعليم ومكافحة الأمية بين صفوف النساء.					
17	توعية الأسر في المجتمعات الريفية والنائية بأهمية تعليم البنات.					
18	إعطاء المرأة كامل الحرية لممارسة انشطتها الإجتماعية.					
19	دعم النساء وتحفيزهن للانخراط والتطوع في الأنشطة الإجتماعية.					
20	لا يقل دور المرأة عن دور الرجل في ممارسة الأنشطة الإجتماعية.					
21	فتح المجال وتسهيل الإجراءات للنساء الراغبات في العمل المجتمعي.					

ب. مشاركة المرأة (المتغير التابع):

انعكاس لمشاركة المرأة وتوظيف دورها بكفاءة وفاعلية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

م	الفقرة	معايير التقييم				
		موافق جداً	موافق	موافق إلى حدٍ ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
	البُعد الأول: المشاركة السياسية: تقيس كفاءة ودور المشاركة السياسية للمرأة في اليمن.					
22	للمرأة الحق في إعطاء رأيها في كافة القضايا السياسية بكل بشفافية ودون ممارسة اي ضغوط من قبل اي طرف كان.					
23	للمرأة كامل الحق في المشاركة والانخراط في الأحزاب السياسية.					
24	المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع طبيعتها كـــ ربة بيت وزوجة وام.					
25	المشاركة السياسية للمرأة يتطلب زيادة ومعرفة واسعة في ثقافتها السياسية.					
26	المشاركة السياسية للمرأة تسهم في وضع سياسات وبرامج خاصه تصب في مصلحة المرأة.					
	البُعد الثاني: المشاركة الإقتصادية: كفاءة ودور المشاركة الإقتصادية للمرأة في اليمن					
27	دور المرأة اليمنية في المشاركة الإقتصادية لا يقل عن دور الرجل.					
28	ضعف قدرة المرأة المالية يجعلها تتوجه لأعمال متواضعة مالياً .					
29	لا يقدم الإعلام قضايا المرأة الإقتصادية بشكل كافي.					
30	العادات والتقاليد تقف حجر عثرة امام المشاركة الإقتصادية للمرأة.					
31	المشاريع الصغيرة تسهم في دعم المرأة اقتصاديا والذي ينعكس بدورة على اسرتها بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.					
	البُعد الثالث: المشاركة السياسية: اهمية وكفاءة المشاركة الإجتماعية للمرأة في اليمن.					
32	المشاركة المجتمعية للمرأة تكسبها الثقة بالنفس وترفع من مستوى الوعي لديها.					
33	مشاركة المرأة في الأنشطة الإجتماعية بجانب الرجل يكسبها المهارة والخبرة الكافية لتكون شريكة للرجل في كافة الأنشطة الإجتماعية.					
34	المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة البطالة في المجتمع.					
35	المشاركة المجتمعية للمرأة يقلل من نسبة الزواج المبكر.					
36	المشاركة المجتمعية للمرأة يساعد على خلق جيل واعً ومثقف في المستقبل.					

انتهت فقرات الاستبيان...شكراً جزيلاً لتعاونكم المثمر،،،